الفصل الثانى

المدارس الاجتماعية فى ألمانيا

لم يحفل علماء الألمان فى صدر القرن التاسع عشر بالدعوة إلى إنشاء علم الاجتماع ولو أنهم أجمعوا على ضرورة دراسة شئون وظاهرات الحياة الاجتماعية دراسة علمية . ويرجع ذلك إلى أنهم اهتموا بدراسة فلسفة التاريخ وفلسفة السياسة والاقتصاد واعتبروا حقائق الاجتماع داخلة فى نطاق هذه الفلسفات . فما عالجوه من دراسات وبحوث اجتماعية جاء مختلطاً بهذه الفلسفات وخاصة فلسفة التاريخ . وهذا ما يجعلنا نقرر عدم قيام علم الاجتماع بالمعنى الدقيق فى ألمانيا حتى بداية القرن العشرين .

وكانت أهم التيارات الفكرية السائدة فى ألمانيا تتبلور حول دراسة نظريات هيجل وماركس وتفنيد ما تنطوى عليه من آراء .

بيد أن العناية بدراسة ظواهر الاجتماع أخذت تقوى وتشتد على أيدى الرعيل الأول من علماء الاجتماع الألمان لا سيما بعد أن تحققت الوحدة الألمانية وظهرت الحاجة ماسة إلى التنظيم والتخطيط القوى وتعبئة الجهود لإصلاح المعتل من شئون البلاد فى مختلف الميادين الاجتماعية . فنادى كثيرون منهم بضرورة قيام علم الاجتماع مستقلا عن فلسفة التاريخ . غير أن معظمهم لم يدرسوا حقائق العلم دراسة وصفية تحليلية شأن المدرسة الاجتماعية الفرنسية ، ولكنهم خلطوا دراساتهم بالتطورات الفلسفية . ولا عجب فى ذلك فقد درسوا فى صباهم على أصحاب فلسفة القوة وفلسفة التاريخ والمثالية المطلقة فجاءت بحوثهم متأثرة بكثير من الأفكار الميتافيزيقية والنظريات المجردة .

وسأعرض فى الفقرات القادمة أهم المدارس الألمانية وأبعدها أثراً فى تاريخ الحركة العلمية الاجتماعية .

أولا ـ مدرسة القوة

اعتنق أصحاب هذه النظرية منذ عهد « هجل وفخت » نظرية الارتقاء وبقاء الأصلح وطبقوها على ظواهر الحياة الاجتماعية فى ميدان السياسة وفى الاقتصاد والأخلاق . فالسياسة هى سيادة الأقوى والدولة لا تقوم إلا على القوة وبفضل القوة ، والاقتصاد هو صراع الأقوى وقهر الأضعف وحرمانه ، والأخلاق الفاضلة ليست أخلاق العبيد أو الأخلاق المسيحية أو أخلاق الديمقراطية ولكنها إرادة القوة ، وقوة التزوع . وأرادوا أن يطبعوا المجتمع بهذه النزعات العنيفة وروجوا لها فحولوه من أقصاه لأقصاه إلى ثكنة حربية واعتبروا شعبهم هو الشعب المختار الجدير بالخلود والبقاء والجدير بحمل مشعل الحضارة ولواء التقدم ولو بالعنف والقوة « فالشعب الألمانى هو ربيب العظمة السياسية وهو الشعب الأمثل » ولذلك برروا الحروب وذهب بعضهم إلى أن وصفها بأنها عامل من العوامل المقدسة فى سبيل تقدم الإنسانية . وقد استجاب الشعب الجرمانى لهذه المبادئ ووجد فيها ضالته المنشودة وتحقيق ما يصبو إليه . ولذلك صادفت المدرسة أنصاراً كثيرين ومؤيدين يجاون عن الحصر . اندفعوا يمجدون القوة والعظمة ، وينادون بأن القوة هى الفضيلة السياسية التى تقوم عليها العلاقات الدولية ، وأنه من الخير للدول ألا تتبع فى علاقاتها نظاماً سياسياً أو خلقياً بصدد التنازع على البقاء فى معترك الحياة .

فلا غرابة أن تذهب هذه المدرسة وأنصارها إلى أن الحرب وظيفة اجتماعية وهى سلاح السلم وأنها يجب أن تشن بدون رحمة ولا هوادة لا تراعى فيها العهود ولا يقام فيها وزن للفضائل الإنسانية والعواطف البشرية . ويرى هؤلاء كذلك أن الدول الصغيرة أو القوميات الناشئة ليست جديرة بالاستقلال وليس لها الحق فى أن تتخذ مكاناً بين الدول التى تفوقها حضارة ومدنية . فالغاية الحقة التى تنشدها هذه المدرسة هى تحقيق السيطرة الألمانية .

وأشهر من وضع دعائم هذه المدرسة هيجل وفخت ونيتشه ، وكان هذا الأخير أشدهم تحمساً . فالدولة فى نظره تقوم على القوة وبفضل القوة وما التعاقد الاجتماعى إلا حديث خرافة ، والسياسة هى سيادة القوة والعنف ، لأن الديمقراطية مرادفة تماماً لمعنى الانحلال والفساد . وإن معناها أن يسمح لكل جزء من الكائن العضوى أن يفعل

كما يشاء . وهذا هو التدهور وانحلال التماسك وزوال التعاون والتضامن بين أجزاء المجموع وانتشار الفوضى . ثم إن الديمقراطية تنطوى على تقديس الكفاءات المتوسطة وترد التفوق والنبوغ إلى مستوى عادى وهى التى تتيح قيام الاشتراكية والفوضوية فكأنها تقتل نفسها بنفسها . وبعد أن ينعى على الديمقراطية يشيد بفضل القوة والحزم والسيطرة التى تتمثل فى الأرستقراطية السياسية . وغنى عن البيان أن نظرياته فى القوة وفى السوبرمان (الإنسان الكامل) تعتبر صدى للأفكار التى أشرت إليها . ومن أنصار هذه المدرسة أيضاً المؤرخ السياسى « هنرى فون تريتشك H. V. Trietschke » ومنهم كذلك العالم السياسى والاجتماعى « جللنك Jellineck » الذى كان يرى أن الحروب هى مصدر النظام القانونى وأهم وسيلة للتقدم . ويعتبر الفيلسوف الثائر « أزولد شبنجلر Oswald Spengler » من أبلغ دعاة هذه النظرية وأقوى رسلها ، فقد نادى بأن الأمة التى تستطيع أن تملى إرادتها عن طريق القوة والقهر تكون أعظم شأناً وأعز سلطاناً من تلك التى تسير على مبادئ الحق والعدل . وكان يذيع دائماً أن السلام العالمى حلم من أحلام اليوتوبيا السياسية ، وأن هذه الفكرة يجب أن تستبعد من معجم المعاملات الدولية شأنها فى ذلك شأن العدالة والمساواة المطلقة والحق المطلق .

وقد أثرت هذه الأفكار تأثيراً كبيراً فى تفكير الشعب الألمانى وفى اتجاهاته العملية ومظاهر نشاطه الاجتماعى وفى العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الأفراد . وكان لها أثر يذكر فى الشعوب الموالية للألمان . فنجد كثيرين من الكتاب النمسويين الحرب واعتبروها أنجع الطرق للقضاء على المشاكل التى تنشأ فى جو السياسة العالمية . وغنى عن البيان أن أنصار هذه المدرسة هم الذين رسموا بل حددوا الخطوط الرئيسية للسياسة الألمانية منذ بداية القرن التاسع عشر حتى قيام الحرب العالمية الثانية . ولا تزال لهذه الأفكار بقايا ورواسب موروثة فى عقول الكتاب الألمان المعاصرين .

ثانياً ـ مدرسة المادية التاريخية

تذهب هذه المدرسة التى يتزعمها كارل ماركس وأتباعه إلى أن كل ما يحدث فى جو المجتمع من ظواهر ونظم إنما يرجع إلى العوامل الاقتصادية . فالمادية الاقتصادية هى أساس التطورات السياسية والاجتماعية والأخلاقية . فالتطور الفكرى مثلا إنما هو انعكاس

للمحركات الاقتصادية التى يرتكز عليها البنيان الاقتصادى . وما يقال عن التطور الفكرى يقال عن جميع الانقلابات والتطورات الاجتماعية ، فلا سبيل إذن لفهم طبيعة المجتمع قبل تحليل الدعائم الاقتصادية التى يقوم عليها . لأن الحياة الاجتماعية فى نظره من نتاج الجهاز الاقتصادى .

ويذهب ماركس إلى أن الأفراد فى المجتمع ليسوا سوى آلات يسخرها الجهاز الاقتصادي القائم . ويتحكم فى هذا الجهاز عامل قوى هام نشأ تلقائيًّا منذ أقدم العصور وهو كفاح الطبقات الاجتماعية من أجل تحسين حالتها المادية . وحوادث التاريخ المادية تحدثنا بأن هذا الكفاح ينتهى دائماً على صورة واحدة هى انتصار الطبقة الأوفر عدداً والأسواء حالاً . وهذا ما يعبر عنه ماركس « بقانون التطور الاجتماعى » . ولما كان هذا هو حال الهيئة الاجتماعية فى الماضى ، فإنه سيكون كذلك فى الحاضر وفى المستقبل وقد بدأ نضال الطبقات فى العصر الحاضر منذ أن تركزت الثورة الصناعية فى مختلف فروع الإنتاج . فقد أصبح التفاوت الطبقى على أشده وأصبح السواد الأعظم يعانى عيشة الكفاف ومحروما من طيبات عمله .

ويعتمد ماركس فى شرح فلسفته المادية التاريخية على نوعين من التحليل : تحليل ديالكتيكى (جدلى) وتحليل مادى . وسنقول كلمة موجزة عنهما .

التحليل الجدلى Dialectes :

أخذ كارل ماركس هذا التحليل عن « هيجل » فلولا هذا الأخير لما ظهرت الاشتراكية الألمانية ، وذلك باعتراف (إنجلز) زميل ماركس فى الدعوة الاشتراكية وفى الجهاد . ومن ثم لا يمكن فهم نظرية ماركس إلا إذا عرضنا بإيجاز نظرية « هيجل » فى هذا الصدد .

أراد هيجل أن يفسر التغير أو الصيرورة من الناحية الصورية المجردة وأراد أن يستخدم فى هذا التفسير المنهج الجدلى أو التحليل الديالكتيكى . وفى هذا الصدد يقول إن كل « فكرة Thesis » « تحمل فى طياتها عناصر نقيضها Antithesis ويطبق هذه الفكرة « الوجود Being » فإذا جردنا هذا الوجود من كل صفة موضوعية بحيث يصبح وجوداً مطلقاً من الناحية الصورية فإنه يصبح وجوداً خالياً من الصفات والخواص وبذلك يستحيل « الوجود » إلى « لا وجود » أى أن الوجود المطلق واللاوجود شيء واحد . فكأن كل فكرة تحمل فى طياتها عناصر نقيضها . واجتماع النقيضين على هذا النحو هو الذي يفسر

ظاهرة التغير ، فلو لم تكن عناصر النقيض موجودة فى الشيء على حالته الأصيلة لما تصورنا تغيره من حالة لأخرى .

ويمكن تقريب فكرة هيجل إلى الأذهان بالمثال الآتى : البذرة شيء ؛ والشجرة شيء آخر . وبمعنى آخر الشجرة غير البذرة أو انتفاء لصفات البذرة . والبذرة لا يمكن أن تصير شجرة إلا إذا كانت تحمل عناصر نقيضها أى تحمل صفات الشجرة . وعن هذا الطريق يمكن تفسير صيرورة الأشياء بتقابل الأضداد .

استفاد ماركس من هذا التحليل الجدلى ونقله من عالم الأفكار إلى العالم المادى : وأراد أن يطبقه على النظم الاقتصادية ويفسر به تطور كفاح الطبقات منذ أقدم العصور : فالنظم الإقطاعية والرأسمالية والاشتراكية فى تطورها كانت تسير وفق المبدأ الأساسى وهو أن كل نظام يحمل فى طياته عناصر نقيضه . والرأسمالية الآن تحمل فى طياتها مقومات نقيضها حيث إنها تقوم على رأس المال والعمل وهما متناقضان ولابد من وجودهما معاً . وفى هذا الصدد يقول إن الرأسمالى الذى لا يعمل هو نقيض العامل دون رأس مال . والسير الطبيعى للرأسمالية سيؤدى بصفة تلقائية إلى نمو نقيض الرأسمالية وهو العمل . وما دامت الرأسمالية متجهة بسرعة فائقة نحو غايتها وأسمى مراحل تطورها فإن ذلك ينطوى أيضاً على نمو النقيض بنسبة متكافئة حتى يبلغ أقصى مراحل تطوره وحينئذ يسود النقيض أى تتحقق الاشتراكية لأن النصر دائماً حليف الطبقة الأوفر عدداً والأسوأ حالا . فالرأسمالية باتجاهها نحو إشباع حاجاتها تخلق فى الوقت ذاته الظروف التى تقوى جهود العمال فى إعداد أنفسهم للقيام بالعمل المباشر فى سبيل تقويض دعائم المجتمع الرأسمالى وإقامة مجتمع اشتراكى . وهذا ما يقصد إليه ماركس حينما يقول عباراته الشهيرة : « الرأسمالية تنمى بذور فنائها ، والحياة الاقتصادية الحاضرة تحمل فى ذاتها بذور الحياة المستقبلة ؛ وهى معرضة للزوال بفعل القوانين الاقتصادية التى تخضع لها ؛ وأن الاشتراكية هى آخر مراحل التطور التاريخى ونهاية المطاف فى الصراع الطبقى »[1] .

التحليل الاقتصادى المادى :

يحلل ماركس اقتصاديات الرأسمالية ويحاول كشف ما تنطوى عليه من متناقضات تهيئ الظروف الحسنة لتحقيق النظرية الاشتراكية فيقول . . إن الغرض من الإنتاج

(1) Coker : Recent Political Thought.

الرأسمالى هو خلق القيمة الفائضة وتحويل جزء منها إلى رأس مال جديد . وهذه العملية تتوقف بصفة أساسية على حجم الطبقة العاملة وعلى مبلغ ما يمكن تحقيقه من أرباح . وقد ينجح الرأسمالى فى خلق القيمة الفائضة بيد أنه قد يفشل فى تحقيقها فى صورة دخل ، أى قد لا ينجح فى استغلالها . لأن هذا النجاح مرهون بالقدر الذى يصرفه من المنتجات بالسعر المجزى . فقد يحدث أن يبيع منتجاته بسعر منخفض أو بسعر يقل عن نفقة الإنتاج وفى هذه الحالة تعود عملية الإنتاج على الرأسمالى بضياع جزء من رأس ماله .

وفى ضوء هذه الاعتبارات فإن إنتاج القيمة الفائضة تختلف عن مبلغ تحققها لأن إنتاجها يتوقف على قوة المجتمع الإنتاجية ؛ أما تحققها فيتوقف على قدرة المجتمع الاستهلاكية . وهذه القدرة الاستهلاكية إنما تتحدد فى ضوء العلاقات الاجتماعية المتنافرة التى هى أساس الإنتاج الرأسمالى . ولما كان هذا الإنتاج الأخير مدفوعاً نحو تعزيز أوضاعه وزيادة رؤوس أمواله طبقاً لسياسة المنافسة الحرة ورغبة فى الانتفاع بقوة طرقه الإنتاج الأكثر كفاية ؛ كانت النتيجة هى النمو المتزايد فى قوة المجتمع الإنتاجية مما يترتب عليه اشتداد التعارض بين تيار الإنتاج وتيار الاستهلاك .

وينتهى ماركس من هذا التحليل إلى تقرير القضايا الآتية :

إن التعارض إنما يقوم فى أن الإنتاج الرأسمالى يؤدى من جهة إلى زيادة مطلقة فى القوة الإنتاجية دون اعتبار للقيمة والقيمة الفائضة التى تشتمل عليها المنتجات ودون اعتبار للعلاقات الاجتماعية التى يتم الإنتاج فى ظلها . ولكن من جهة أخرى يضع الإنتاج الرأسمالى نصب عينيه المحافظة على قيمة رأس المال والعمل على زيادته باطراد . فهدف الإنتاج الرأسمالى هو خلق وجمع القيمة الفائضة والحرص على استغلالها بكل كفاية . والسبيل إلى ذلك هو النمو المتواصل فى قوى المجتمع الإنتاجية . بيد أن الوسيلة والغاية متعارضتان . ومن ثم فإن النظام الرأسمالى لا يسلم من هذا التعارض وهو باتجاهه إلى إشباع حاجاته ينمى فى ذاته الظروف التى تعمل على تقويض دعائمه .

هذه هى الدعائم التى ترتكز عليها فلسفة المادية التاريخية التى نادى بها ماركس واعتنقها عدد كبير من العلماء فى ألمانيا وفرنسا وإنجلترا بيد أنها كانت أوسع انتشاراً فى ألمانيا وروسيا . وقد تطورت هذه الفلسفة وظهر أثرها فى المحيط السياسى والاقتصادى واتخذت أساساً لبرنامج سياسى منظم قوامه تقويض دعائم الاقتصاد الرأسمالى وإحلال

نظم اشتراكية محله . لأن وظيفة الفيلسوف الاجتماعى ليست مقصورة على شرح عيوب المجتمع الإنسانى فحسب ؛ بل تتعدى ذلك إلى شرح أفضل الوسائل التى ينبغى الالتجاء إليها لمعالجة هذه العيوب . وبالرغم من أن الرأسمالية تتجه نحو غايتها طبقاً لقانون التطور الاجتماعى غير أنها فى اتجاهها هذا لا تخلق الاشتراكية . حقًّا إنها تمهد الطريق إلى الاشتراكية فى ضوء التحليل الذى ذكرناه ولكنها لاتخلقها خلقاً . ومن ثم لابد من الالتجاء إلى العمل المنظم لتحقيق المثل الاشتراكية [1] .

وكانت هذه النظرية هدفاً لانتقادات كثيرة . أهمها أنها تغفل الناحية الروحية فى المجتمع وتقرر سيادة العوامل الاقتصادية فحسب ومبلغ تحكمها فى البنيان الاجتماعى وتطوره .

حقًّا إن ماركس تعرض فى بعض نقاط بحثه إلى ضرورة التفاعل بين الناحية الروحية والفكرية باعتبار أنها تمثل الجزء الأسمى فى البنيان الاجتماعى «Supra struktur» وبين الناحية المادية وهى الدعائم السفلى لهذا البنيان «Infra struktur» ؛ غير أن تحليله المادى وطريقته الجدلية طغت على عظمة أفكاره . فهو لا ينكر على الإطلاق أثر العوامل الروحية ؛ ولكنه لم يدرسها بكل كفاية . والمجتمع كما نعلم بقدر حاجته إلى المقومات المادية فإنه فى أشد الحاجة إلى وحدة الأفكار وقوة العقائد وتبادل المشاركات الوجدانية التى من شأنها أن تعز ز الروابط والعلاقات الاجتماعية . فليس بصحيح ما تذهب إليه هذه المدرسة من أن العامل الاقتصادى هو المحرك الوحيد التطور الاجتماعى وهو العامل الفعال الذى يضفى من طبيعته على كل مظاهر النشاط الاجتماعى ويشكلها وفق أوضاعه . إذ لا يمكننا أن نتجاهل أثر البيئة والجنس والخلق القومى والتراث الاجتماعى ومقومات الحضارة . فهذه كلها من الدعائم الأساسية التى تعين طبيعة الحياة الاجتماعية وتحدد مظاهر تطورها . هذا ، إلى أن ماركس أسرف فى حملة التشهير على النظام الرأسمالى وأسرف كذلك فى وصف حالة العمال بالبؤس . وقد أساءت هذه الحملة إلى الوحدات القومية إذ أصابها التفتيت والانقسام الطبقى وأخذ الحسد يدب فى نفوس المواطنين مما كان له أبعد الأثر فى قيام الحركات الثورية والانقلابات العنيفة فى كثير من أجزاء العالم . وقد حمل لواء هذا النقد طائفة كبيرة من تلاميذ ماركس أشهرهم « برنشتين وكاوتسكى وأو رنز وشتين »

(1) Chang : The Marxian theory of the State.

ثالثاً ـ مدرسة الاجتماع الصورى « مدرسة العلاقات »

أشرنا فيما سبق إلى أن علماء الألمان تحت تأثير تكوينهم الفلسفى والثقافات المنتشرة وبحكم ظروف العصر خلطوا بحوثهم ودراساتهم الاجتماعية بالتصورات الفلسفية والميتافيزيكية التى كانت تسيطر على أفكارهم فى فلسفة التاريخ والسياسة والاقتصاد .

ونجد أن معظمهم قصر وظيفة علم الاجتماع عل دراسة العلاقات الاجتماعية . فعلم الاجتماع فى نظر معظمهم هو « علم العلاقات الاجتماعية » ونظراً لهذه الصفة الغالبة ؛ تعرف المدرسة الألمانية فى تاريخ البحث الاجتماعى باسم « مدرسة العلاقات الصورية » «L'Ecole des Formes Sociales»

ويعرف العلماء الألمان بأصحاب مدرسة العلاقات . غير أن هؤلاء إذ يدرسون العلاقات الاجتماعية لا يدرسونها دراسة وصفية تحليلية . مستمدة من طبيعة الحقائق الاجتماعية ومادة العلاقات فى المجتمع ؛ ولكنهم تحت تأثير نزعتهم الفلسفية المجردة ؛ يهتمون بدراسة هذه العلاقات من الناحية الصورية المتعلقة بطبيعة العلاقات فى ذاتها بدون النظر إلى مادتها وإلى ظواهرها المختلفة وصورها المتعددة والقوالب التى تتشكل فيها . بيد أن أنصار هذا الاتجاه لم يكونوا جميعا على درجة واحدة فى الأخذ بهذا المبدأ العام ؛ ولكنهم يمثلون اتجاهات خاصة ووجهات نظر متباينة فى حدود الإطار العام للمدرسة .

وأشهر دعائم الحركة الاجتماعية فى ألمانيا :

١ ـ جورج سيمل G. Simmel (١٨٥٨ ـ ١٩١٨) :

هو زعيم علماء الاجتماع الألمان والمؤسس الحقيقى لعلم الاجتماع الصورى أو المدرسة الشكلية فى علم الاجتماع . وكان (سيمل) فى فجر حياته العلمية فيلسوفاً . ولذلك فإن بحوثه الاجتماعية لا تمثل إلا ناحية من نواحى إنتاجه العلمى الضخم . وقدمه راسخة فى التاريخ والآداب والفنون الجميلة بجانب اهتمامه بالاقتصاد والاجتماع . ولذلك فهو يمثل بحق فلسفة وثقافة عصره خير تمثيل[1] . ولما نشر بحوثه الاجتماعية بصفة خاصة

(1) N. Spykmen : The Social Theory of G. Simmel (Chig. 1925).

ذاع صيته فى المجتمع الأوربى ثم ما وراء البحار وترجمت مؤلفاته إلى لغات كثيرة وأشهرها : بحوث فى أشكال الاجتماع ؛ الموضوعات الرئيسية فى علم الاجتماع ؛ فلسفة النقود .

بدأ حياته النظرية بنقد فلسفة ماركس وتفنيد ماديته التاريخية وتحليله الاقتصادى الذى يرجع إليه كل ما يدور فى المجتمع من حركة ونشاط . وقرر فى هذا الصدد أن الظاهرة الاقتصادية لا يمكن أن تفهم فهماً صحيحاً بدون دراسة القوى النفسية والروحية والأخلاقية والسياسية التى تؤثر فى السلوك الاقتصادى للمجتمعات . ويسمى (سيمل) مجموعة الآثار والعلاقات المتبادلة بين مختلف هذه الظواهر بالطريقة أو المنهج الاجتماعى . وطبق نظريته هذه فى دراسته لنظم النقود ومحاولة الكشف عن وظائفها الاجتماعية والاقتصادية[1] فقد قرر فى هذا الصدد أن النقود تقوم بوظائف اجتماعية هامة تتلخص فى :

١ — تعمل على توحد مواقف الأفراد فى الحياة الاجتماعية وتدعوهم إلى الاشتراك فى مشروعات وأغراض جماعية واحدة .

٢ — تؤكد فى نفوس الأفراد قوة الثقة الاجتماعية والضمان الجماعى .

٣ — تقوم بمقام العلاقات الاجتماعية . إذ أنها تترجم عن هذه العلاقات وعن السلع والخدمات الاقتصادية . وتعتبر وسيطاً قومياً وفى ظلها تختفى شخصيات المتعاملين .

٤ — إن تعامل الأفراد بالنقود من شأنه أن يحول العلاقات الشخصية إلى علاقات غير شخصية أساسها الحرية والثقة . وزوال العنصر الشخصى فى العلاقات الاجتماعية من شأنه أن يؤدى إلى تحويل هذه العلاقات من الصفة الجماعية القائمة على التقارب الشخصى والجمعى إلى علاقات اجتماعية «Societal» قائمة على التقدير والحساب والتخصص .

ولذلك يعتبر (سيمل) من المدرسة الاقتصادية التى كانت ترمى إلى تدعيم النقد القومى لأن لفظ نقد فى نظرها مرادف تماماً لكلمة قومية وإمبراطورية . وكانت تعارض كل اتجاه يرمى إلى سيادة نقد أوربى أو مصرفى عام لأن مثل هذا النقد على فرض قيامه يوهن من الوحدة الجمعية ويفتت الشعور القومى فضلا على أنه يضعف الثقة فى الحكومات المحلية والمركزية .

---

(1) Gurvitch : Moore : Twentieth Century Sociology, p. 605 (1945).

أما نظريات (سيمل) فى الاجتماع فتتلخص فيما يأتى :

يعرف المجتمع بأنه عملية معقدة «Process» وليس شيئاً ماديًّا حقيقيًّا إنه مجموعة من العلاقات أو الحوادث «Happening; Ceschehen» يخلقها الأفراد ويعيشون فيها وتعبر عن تفاعل تجاربهم . وكذلك ينقد (سيمل) العلماء الذين يستعملون كلمة «Society» ويفضل استعمال لفظ «Association» فإن هذا المفهوم الأخير أدق فى التعبير عن طبيعة الحياة الاجتماعية[1] .

وينتقل إلى دراسة موضوع علم الاجتماع ويعيب على هؤلاء الذين يعتبرون علم الاجتماع هو العلم الذى يدرس كل الحقائق الاجتماعية أو هو العلم الذى يدرس كل ما هو إنسانى . لأن علماً هذا شأنه يصبح عاما وواسعًا كل السعة ولا يمكن للباحثين فيه الإحاطة بكل الأمور التى تدخل فى نطاقه . ومن الواضح أن هذه السعة وهذه العمومية تسيء إلى كرامة العلم وتفقده شخصيته . ولا يمكن لعلم ناشئ مثل علم الاجتماع أن يشق طريقه فى الارتقاء النظرى ولا يستطيع أن يحقق لنفسه زعامة العلوم الإنسانية إذا أقحم نفسه فى كل الموضوعات الإنسانية ، هذا إلى أن اتساع نطاق العلم واستيلاءه على كل الموضوعات التى تتصل بالحقائق الاجتماعية ينطوى على عملية إبادة أو إفناء للعلوم الأخرى التى تعالج موضوعات تتصل بالدراسات الاجتماعية وصهرها فى بوتقة واحدة كبيرة . وهذا التجنى أو الاستعداء على موضوعات العلوم لا يقوى شخصية العلم بل بالعكس يرده إلى طريقة أو منهج للبحث والاستقصاء يطبق على كل الدراسات الإنسانية بدون أن يتيح الفرصة لقيام علم مستقل فى ذاته[1] .

ولذلك فإن مفهوم العلم يحتاج إلى تحديد ؛ وإطاره العام لابد من تعيينه . كما حدث بصدد العلوم الإنسانية الأخرى . فمثلا علم النفس لا يعالج كل الموضوعات التى تدخل فى نطاق الشعور، وهو فى الوقت نفسه منفصل عن العلوم الخاصة التى تعالج موضوعات نفسية ، فكذلك علم الاجتماع لا يعالج كل الحقائق التى تتصل بالاجتماع الإنسانى ، وهو فى الوقت ذاته يجب أن يكون منفصلا عن العلوم الخاصة التى تدرس موضوعات اجتماعية .

ويرى (سيمل) أن العلوم الجديدة التى تنشأ حديثاً ينبغى أن تقوم على التجريد ،

(1) H.E. Barnes : An Introduction to the History of Sociology, p. 255.

بمعنى أن تكون وظيفتها الأساسية تجريد حقائق موضوعاتها مما تنطوى عليه من مادة . أى تجريد مضمونها «Contents» للوصول إلى مبادئها الجوهرية المجردة «Formal Principles» ويطبق هذه النظرية على علم الاجتماع فهو فى نظره علم نظرى مجرد «Pure Science» وموضوعه دراسة العلاقات الاجتماعية فى صورها الخالصة ، أى دراسة أشكال التفاعلات الاجتماعية المتبادلة التى تحدث فى كل ميادين الحياة الاجتماعية «Formal Sociology» ولا يدرس هذا العلم الحقائق الاجتماعية المادية التى تنطوى عليها الظواهر «Contents» فإن هذه الناحية متروكة للعلوم الاجتماعية الخاصة التى تعالج مختلف ميادين النشاط الاجتماعى . أما وظيفة علم الاجتماع فهى وظيفة تجريدية مقصورة على الوصول إلى أشكال «Forms» العلاقات الاجتماعية .

ويمكننا فى هذا الصدد أن نعقد مشابهة بين علم الاجتماع وغيره من العلوم . فكما أن الرياضة تعالج المظاهر الشكلية (الصورية) والعددية للأجسام الطبيعية ، وكما أن الكيمياء والطبيعة تعالج المظاهر الكيفية لمواد هذه الأجسام ، فكذلك علم الاجتماع يبحث فى الصور المجردة للعلاقات الاجتماعية ويدرس التفاعلات الاجتماعية فى ذاتها وجوهرها بعيداً عن تجسداتها الاجتماعية . فى حين أن علوم الاقتصاد والسياسة والقانون وما إليها تعالج مضمون «Content» أو مادة هذه العلاقات .

وفى ضوء هذه الاعتبارات يمكننا أن نقرر أن علم الاجتماع الصورى فى نظر سيمل هو « هندسة العلاقات الاجتماعية »[1] .

وترتكز نظرية (سيمل) على التمييز بين طبيعة العلاقات الاجتماعية من الناحية الصورية المجردة «Form»؛ وبين ماتنطوى عليه أو تتضمنه من مادة اجتماعية «Content». لأن العلاقات التى تنشأ بين الأفراد فى حالة الاجتماع مثل الصراع والتنافس والخضوع وتقسيم العمل والتنظيم الطبقى . . . هذه الظواهر موجودة فى مختلف ميادين الحياة الاجتماعية. فهناك صراع فى شئون السياسة وبين المذاهب الاقتصادية وبين المعتقدات الدينية والمعايير الأخلاقية والفنية. وهناك خضوع فى الأسرة وفى المدرسة وفى بيوت العبادة وفى دور القضاء . وهناك تنافس بين الأشقاء فى نطاق الأسرة ؛ وبين الزملاء فى المدرسة وفى حلقات اللعب

(1) Barnes : Ibid, p. 251 (Simmel; Soziologie pp. 9—11),

وفرق الرياضة،وبين المجموعات فى الهيئات والمؤسسات والمعسكرات وما إليها ؛ وبين التجار والعمال والموظفين . ووظيفة علم الاجتماع هى تحليل هذه المظاهر المختلفة للعلاقات الاجتماعية حتى نصل إلى مقوماتها الأساسية وخصائصها الذاتية ثم محاولة تفسيرها فى صورها المجردة بعيدة عن تجسداتها الاجتماعية أى مادتها فى المجتمع .

هذه هى أهم المبادئ التى تقوم عليها نظرية (سيمل) فى الاجتماع الصورى وقد أخذ بها لفيف من علماء الاجتماع فى ألمانيا . غير أنهم اجتهدوا فى التفاصيل ولم يقيدوا أنفسهم بجوهر النظرية كما سنشرح ذلك عند ما نعرض لطائفة من هؤلاء العلماء. بيد أن هناك انتقادات كثيرة وجهت إلى (سيمل) بصفة خاصة وإلى أنصار مدرسة العلاقات بصفة عامة . وأهم هذه الانتقادات ما يأتى :

١ – لا يمكن دراسة العلاقات الاجتماعية دراسة مجردة . إذ أن تجريد هذه العلاقات وردها إلى عناصرها الأولية يخرجها عن طبيعتها ويجردها من معانيها الاجتماعية . فتبقى عقيمة غير ذات دلالة مادية وشيئية .

٢ – إن تجريد العلاقات الاجتماعية والرجوع بها إلى عناصر أولية مجردة يقطع صلتها ويمزق وحدتها . لأن هذه العلاقات متداخلة ومتشابكة وسريعة التغير ودائمة التفاعل ؛ ومن طبيعتها ألا تفهم جيداً إلا فى صلاتها المستمرة وتفاعلها السريع وتطوراتها التى لا تقف عند حد . والملاحظ أن كل تغيير يصيب ناحية من نواحيها لابد أن يتردد صداه فى باقى العلاقات . فلا يمكن إذن دراسة هذه العلاقات منعزلة أو مجردة لأن مثل هذه الدراسة تصبح عقيمة وعديمة الجدوى. ومن ثم ، يجب دراسة المجتمع ككل ويجب دراسة العلاقات دراسة موضوعية كما هى موجودة فى مختلف وجوه النشاط الاجتماعى .

٣ – إن دراسة العلاقات الاجتماعية دراسة مجردة تتنافى مع فكرة القانون الاجتماعى. إذ كيف نستطيع الوصول إلى قانون اجتماعى يحكم ظاهرة « المنافسة فى ذاتها » ما لم تكن هذه المنافسة مرتبطة بالحوادث الاجتماعية ومقيدة بشروط زمنية وموضوعية . إن رجل الاجتماع لا يفهم المنافسة إلا فى ضوء مادتها الاجتماعية ومن الحالات التى تقوم فى وسط جمعى كالمنافسة الاقتصادية والسياسية والرياضية والعلمية . أما المنافسة فى ذاتها أو الصورة المجردة لظاهرة المنافسة فإنها أفكار فلسفية متيافيزيكية يمكن أن تكون مادة لقوانين من طبيعة فلسفية ونفسية وليست من طبيعة اجتماعية .

وقد وهنت هذه الانتقادات وما إليها من قيمة نظرية « سيمل » على وجه الخصوص، ومدرسة العلاقات الصورية على وجه العموم وأشاعت الفرقة والانقسام فى صفوف المتأخرين من أنصارها فأصبحوا الآن يمثلون ثلاثة اتجاهات .

الفريق الأول ، التزم المبادئ الأساسية للنظرية، فلا زال يدرس العلاقات الاجتماعية فى صورها المجردة ويحاول ردها إلى عناصرها الأولية . والفريق الثانى آثر دراسة العلاقات الاجتماعية كما تنشأ بين الأفراد فى حالة الاجتماع . غير أنهم قسموا هذه العلاقات قسمين : علاقات ثابتة ومنظمة وهى فى نظرهم موضوع علم الاجتماع ، وعلاقات غير ثابتة وغير مستقرة وهذه تخرج بطبيعتها عن موضوع العلم . أما الفريق الثالث ، فيرى أن موضوع العلم هو دراسة جميع العلاقات الاجتماعية الثابت منها وغير الثابت، المنظم وغير المنظم، المباشر وغير المباشر . لأن مثل هذه الروابط غير المستقرة ستأخذ سبيلها إلى الثبات والاستقرار والتنظيم . وذلك بفضل تقدم المجتمع وارتقاء نظمه وتطور علاقات أفراده . وكثيراً ما يدلنا تحليل الحوادث الاجتماعية على أن بعض العلاقات غير المستقرة أو غير المنظمة قد ينمو نمواً خطيراً فى الخفاء ويؤدى إلى تصدع مفاجىء فى البنيان الاجتماعى . ولذلك فإنه من الضرورى دراسة مثل هذه العلاقات بنفس الدقة التى تدرس بها العلاقات المستقرة المنظمة مهما عانى الباحث من أمر هذه الدراسة .

٢ — ماكس فبر «Max Weber» ١٨٦٤ — ١٩٢٠ :

يعتبر « فبر » من مشاهير علماء الاجتماع الألمان . ويرجع نسبه إلى أسرة عريقة . فقد كان أبوه من أبرز رجال السياسة فى زمانه وكان عضوا فى الريخستاغ (البرلمان Reichstag) . وقد ورث « ماكس فبر » عن والده هذه النزعة فقد شب متحمساً ومعروفاً فى الوسط السياسى لأنه تعرف على الكثيرين من الزعماء الذين كانوا يتزاورون مع والده . وكان من الطبيعى أن يتجه إلى دراسة القانون . وقد تتلمذ على المدرسة التاريخية القانونية التى كان يتزعمها « تيودور ممسن » Theodor Mormmsen ، وأدولف جولد شمت «Adolf Goldschmidt» وأظهر « فبر » نبوغاً وألمعية فى شبابه المبكر وكان قديراً فى التحصيل، وبعد أن وصل فى دراسة القانون إلى ما أراد ، اتجه إلى الاقتصاد والسياسة وساهم فى كثير من الحركات السياسية وكان من أنبه الزعماء القوميين واختير عضواً فى اللجنة التى وضعت دستور عام ١٩١٩ المعروف بدستور فيمار .. وتوفى فجأة

عام ١٩٢٠ وهو يرسى الثمار الناضجة للأعمال الجليلة التى قام بها طوال حياته[١] .

وشغل « ڤبر » مناصب جامعية فى برلين وانتهى به المطاف إلى أن شغل كرسى الاقتصاد فى جامعة « هيدلبرج Heidelberg » وهو الكرسى الذى كان يشغله العالم الاقتصادى الشهير « كارل نيس « Karl Knies » وترك « ڤبر » مؤلفات علمية كثيرة تتناول الموضوعات الآتية :

علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية ؛ مقالات فى الاجتماع الدينى ؛ التاريخ الاجتماعى والتاريخ الاقتصادى ؛ الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية . وقد ترجمت معظم مؤلفاته إلى اللغات الأجنبية « غير الألمانية »[٢] .

وأولى « ڤبر » مزيد عنايته إلى مناهج البحث « Methodology » فى العلوم الاجتماعية وكان يرى أنه من الصعب وضع منهج عام يخدم أغراض الدراسة الاجتماعية ويصلح أساساً للنظرية الاجتماعية فى مختلف الميادين . وذلك لأن العلوم الإنسانية تبرأ من الدقة التى تتوفر بكل كفاية فى العلوم الطبيعية . والسبب فى ذلك أنها عرضة لتدخل إرادة الإنسان وخاضعة لمشاعره . ولذلك فإنه من الأفضل أن يقتصر علم الاجتماع على الوصول إلى نظريات ومبادئ عامة مجردة مستخلصة من دراسة التطور التاريخى للحقائق الاجتماعية . وقد استخدم هو نفسه هذه الطريقة فى دراساته المقارنة للبحث فى نشأة وقيام التنظيمات السياسية والاقتصادية . ولا شك أنه تأثر فى هذا الاتجاه بتكوينه وثقافته العلمية الأولى حيث بدأ بدراسة القانون وفلسفة التاريخ والتاريخ الاجتماعى .

ودرس الأشكال الاجتماعية وردها إلى شكلين أساسيين : المجتمع العام والمجتمع المحلى . غير أنه انتهى إلى ما قرره أستاذه « سيمل » من أن هذين الشكلين ليس لهما وجود واقعى قائم بذاته ولكنهما يعبران عن اتجاهين أو تيارين يسودان الحياة الاجتماعية وهما :

١ – اتجاه جماعى « Community, Vergemeinschaftung » تسوده أفعال عاطفية ومظاهر سلوك لا شعورية .

٢ – اتجاه اجتماعى «Society; Vergesell» تسوده أفعال ذات غائية عاقلة ومظاهر السلوك التقديرى .

---

(1) Barnes : An Introduction to the History of Sociology, p. 289, (1954).

(٢) ترجم العالمان (H.H. Gerth; W. Mills) كتابه مقالات فى الاجتماع ونشر فى نيويورك عام ١٩٤٦ – وترجم العلامة F.H. Knight كتابه التاريخ الاقتصادى العام ونشر فى لندن ١٩٢٧ – وترجم العلامة Parsons كتابه أخلاق البروتستانت وروح الرأسمالية ونشر فى لندن عام ١٩٣٠ .

وحلل (فبر) هذه الأشكال وناقش الدعائم التى تقوم عليها والظواهر التى تسودها. ودرس كذلك موضوعات كثيرة تتناول نظم الاستبدال والنقد ونظم الإدارة والملكية والسلطة ومظاهر السيادة . وكان يسير فى هذه الدراسة على المنهج التجريدى الذى يقابل بين عنصرى الشكل والمضمون « Formal and Substantive Rationality » لأن وظيفة عالم الاجتماع كما ترى المدرسة الشكلية هى أن يفكر ويحلل ويجرد وينظر إلى الظواهر والنظم الاجتماعية نظرته إلى أشكال وأفكار يستطيع أن يكشفها عن طريق العقل ؛ وبفضل التفكير أكثر مما يصل إليها عن طريق الملاحظة والتجربة . فعالم الاجتماع عندما يتكلم عن الأسرة أو المدينة أو الدولة أو السيادة أو الملكية ؛ ينظر إليها نظرته إلى مجرد أشكال ولا ينظر إليها بوصفها حقائق واقعية مادية ؛ وعليه أن يحلل ويجرد هذه الأشكال للوصول إلى المعنى الذاتى الذى تنطوى عليه .

ومن الموضوعات التى اهتم بها « فبر » دراسة العلاقات ومظاهر السلوك الاجتماعى وردها إلى أربعة أنواع : سلوك غائى ، وسلوك لا شعورى ، وسلوك عاطفى ، وسلوك تقليدى ، ودرس العلاقات الاجتماعية التى تنشأ عن هذه المظاهر المختلفة . وقرر أنه لا ينبغى أن نوسع من نطاق هذا السلوك بل يجب أن يكون مقصوراً على العلاقات والروابط الاجتماعية التى تنشأ استجابة لنشاط أو سلوك مقابل . ولذلك فليست كل العلاقات الإنسانية علاقات اجتماعية . ومن هنا تبدو أهمية تصنيف العلاقات ثم تحليلها وتجريدها حتى نصل إلى مقوماتها الذاتية . وهذه هى الوظيفة الحقة التى يتعين على علم الاجتماع أن يؤديها .

ولعله لاحظ ما لاحظه أستاذه « سيمل » من أن العلاقات الاجتماعية تفسر تفسيراً مغايراً بالنسبة لمختلف الحالات التى تتشكل فيها . فالسلطة فى الأسرة ليست هى السلطة فى المدرسة أو فى المعبد أو فى الدولة . والمنافسة فى الاقتصاد غيرها فى ميدان العلم أو السياسة . ولذلك يجب الوقوف على مختلف نواحى النشاط الاجتماعى . ولذلك نراه يقرر أن علم الاجتماع بالرغم من أن موضوعه يجب أن يكون مقصوراً على دراسة العلاقات الاجتماعية فى صورها المجردة ، غير أن طبيعة هذه الدراسة تتطلب من الباحث أن يعود من حين لآخر إلى طائفة من الدراسات الاجتماعية التى يمكن اعتبارها علوماً اجتماعية جزئية . وتطبيقاً لذلك درس « فبر » العلاقات المتبادلة بين الظواهر الدينية والاقتصادية والتاريخية ووقف على مبلغ التفاعل بينها وحاول أن يكشف

من وراء ذلك العوامل الاجتماعية التى أدت إلى سيادة النظام الرأسمالى فى المجتمعات الحديثة وذلك فى كتابه « أخلاق البروتستانت وروح الرأسمالية » وهذا الاتجاه من جانب « فبر » يدلنا على أن موقفه أسلم من موقف أستاذه « سيمل » وأسبر منه غوراً وأكثر اقتراباً إلى حقائق الأمور .

٣ – فردناند تونيس F. Toennis (١٨٥٥ – ١٩٣٦) :

يعتبر « تونيس » المؤسس الحق لعلم الاجتماع فى ألمانيا المعاصرة اشتغل منذ شبابه بالدراسات الاجتماعية ، ولما نشر كتابه « المجتمع العام والمجتمع المحلى » عين محاضراً بجامعة « كيل » ثم أستاذاً وظل يدرس ويحاضر إلى أن فصله النازيون بالرغم من أنه كان من رسل النازية ومن دعائم دعوتهم فى بدء ظهورها . وأشهر مؤلفاته الأخيرة : المدخل إلى علم الاجتماع . وروح العصر الحديث .

يقسم « تونيس » علم الاجتماع إلى ثلاثة أقسام متمايزة وهى :

١ – علم الاجتماع النظرى Reine theoretische (Pure)

٢ – علم الاجتماع التطبيقى Ange Wandte (Applied)

٣ – علم الاجتماع التجريبى Empiriche (Empirical)

وهذه الفروع الثلاثة تمثل وحدة العلم التى اتخذتها كافة المدارس الاجتماعية موضوعاً للدراسة والبحث سواء فى ألمانيا أو فى خارجها[1] .

ويقصد « تونيس » من علم الاجتماع النظرى علم الاجتماع العام وموضوعه دراسة الحقائق (أو الذوات) الاجتماعية المجردة[2] . Soziale wesenheiten — Social entities .

ويصنف تونيس هذه الذوات الاجتماعية على النحو الآتى :

١ – العلاقات الاجتماعية «Verhaltnisse — Social relations» .

٢ – التجمعات الاجتماعية «Samtschaften — Social collectives» .

٣ – الأجسام الاجتماعية (الهيئات والمؤسسات)

Koerperschaften — Corporations (Social bodies; Unions)

(1,2) Barnes. Introduction to the History of Sociology, 231, 234.

وموضوع علم الاجتماع التطبيقى هو دراسة العمليات والحوادث التاريخية التى تؤدى إلى التطور الاجتماعى . وقد عنى « تونيس » بهذه الناحية قبل وفاته ، إذ وضع بحوثاً عن تطور المجتمع الحديث ونشر مقالات عن التقدم والتطور تعتبر مكملة لكتابه الكبير « المجتمع العام والمجتمع المحلى » والفرق بين الاجتماع النظرى والاجتماع التطبيقى ليس مجرد فرق بين نظرية فى الاستاتيك والديناميك سوسيال ، ولكنه بصفة أساسية فرق منهجى . لأن المنهج الذى يستخدم فى الاجتماع النظرى منهج تجريدى أما فى الاجتماع التطبيقى فهو منهج استنباطى ، إذ تجمع الحقائق وتنظم وتفسر تبعاً للتطور العام من المجتمع المحلى إلى المجتمع العام :

أما موضوع الاجتماع التجريبى فهو الانتفاع بحقائق الاجتماع النظرى فى الدراسات البيئية والمحلية وعند القيام بالمسوح والتحقيقات الاجتماعية . وتستخدم فيه كافة المناهج التى تحقق أغراضه من قياسية واستقرائية وتجريبية . وهذا النوع شبيه تماماً بالدراسات البيئية والإكلوجية «Ecological» والمسوح الاجتماعية «S. Surveys» . المنتشرة فى أمريكا التى تقوم على الدراسة العلمية الاجتماعية للحقائق المادية كما تبدو فى الحياة الاجتماعية .

وأهم الموضوعات التى درسها « تونيس » فى الاجتماع النظرى الفرق بين المجتمع العام «Society; Gesellschaft» وبين المجتمع المحلى فقد ميز بينهما وحلل العلاقات التى يقومان «Gemeinschaft Community» عليها . وتتلخص نظريته فيما يأتى :

قامت الحياة الاجتماعية فى فجر نشأتها على العلاقات الطبيعية الغريزية . وسرعان ماتطورت هذه العلاقات إلى علاقات جماعية عندما شعر الأفراد بوحدتهم وكيانهم ، فى نطاق الوحدات الجماعية الأولى مثل الأسر والعشائر والقبائل وما تنطوى عليه من جماعات الأخوة والصداقة وحلقات اللعب وما إليها . ويطلق تونيس على هذه الأنماط الجماعية اسم المجتمع المحلى « Gemeinschaft » ثم اتسع النطاق المورفولوجى لهذه الوحدات وانتقلت الحياة الجماعية من النطاق المحلى إلى النطاق الاجتماعى العام «Geselschaft» أى انتقلت من «Community» إلى «Society» وتبع ذلك تطور العلاقات من المحيط الجماعى إلى المحيط الاجتماعى العام .

والعلاقات الاجتماعية فى نظره تنقسم قسمين : موجبة وسالبة . والأولى هى التى تؤدى إلى حفظ النوع الإنسانى والعمل على بقائه ودوام استقراره : وتنحو باتجاهات

الأفراد نحو التكامل ووحدة المقاصد والأهداف . أما الثانية (السالبة) فتؤدى إلى الفناء والفرقة وتشيع فى قلب الجماعة الاختلافات والضغائن وتثير الصراع والحسد والكراهية وما إليها . وهذه العلاقات ترتكز على أسس نفسية تختلف باختلاف الأنماط أو الأشكال الاجتماعية وطبيعتها .

ويمتاز « المجتمع المحلى » بأن الكل الاجتماعى موجود قبل أجزائه بمعنى أن الفرد يولد فيجد الروابط الاجتماعية مستقرة ومنظمة وتقوم الجماعة بتنشئته وتشكيله وفقاً لاتجاهاتها وطبيعة نظمها وقوالبها الجمعية ، والأسرة فى نظره هى التعبير الأول عن حقيقة المجتمع المحلى . وتمتاز الحياة الاجتماعية فى هذا الشكل بالتضامن وقوة الروابط وسيادة الشعور الجمعى والمشاركات الوجدانية . ويقوم هذا الشكل على روابط الدم والقرابة والجوار والصداقة . ونجد فيه كذلك قوة الرغبات الطبيعية وقوة الغرائز والدين والعادات والتقاليد .

ويمتاز « المجتمع العام » بأن « الشكل الاجتماعى عبارة عن تركيب صناعى من أجزاء كثيرة ووحدات متعددة » بمعنى أن المجتمع ينقسم إلى هيئات ومؤسسات وجماعات كثيرة قائمة على أساس إرادى (Associations, Institutions; Groups) ولذلك نجد أن الروابط الاجتماعية فى هذا المحيط العام مائعة ، والمشاركات الوجدانية غير متكاملة والعلاقات بين الأفراد قائمة على أساس الحذر والحرص والمنفعة الخاصة ويوسع « تونيس » الهوة التى تفصل بين هذين الشكلين فيقول إن الفرد عندما ينتقل من مجتمعه المحلى إلى المجتمع العام فكأنما يدخل أرضاً جديدة ويتعامل مع مجتمع غريب .

ويجمل الفروق الأساسية بين هذين الشكلين فى الأمور الآتية :

١ — المجتمع المحلى وحدة محدودة النطاق ، أما المجتمع فحقيقة عامة .

٢ — يخضع المجتمع المحلى لسلطان الدين والعادات والتقاليد ، بينما يخضع المجتمع العام لقوة القانون وقيام الروابط التعاقدية والطبقية .

٣ — تسيطر العواطف والمشاركات الجمعية فى المجتمع المحلى ، أما المجتمع العام فيسيطر عليه التفكير التقديرى القائم على المصلحة الخاصة وعلى الأثرة أكثر من قيامه على الإيثار ، وعلى الحذر المتبادل والتشكك فى الغريب ولذلك يمتاز بالتنافس والصراع وانتشار الرغبات الخاصة والنزعات الانتهازية .

٤ – الأسرة هي وحدة المجتمع المحلي بينما الجماعة (Group) هي وحدة المجتمع العام . وتتنوع هذه الجماعات بتنوع مظاهر النشاط الاجتماعي وذلك مثل الهيئات السياسية والنقابات والأحزاب والجمعيات العلمية والشركات التجارية والمؤسسات الاقتصادية والهيئات الترفيهية .

٥ – الملكية جمعية فى المجتمع المحلى ، بينما هى فردية فى المجتمع العام . والتضامن طبيعى فى الشكل الأول . أما فى الشكل الثـــانى فهو تضامن تعاقدى . وتسود العقائد فى الأول ، بينما تسود المذاهب والنظريات فى الشكل الثانى ويتحكم الدين فى الشكل الأول ، بينما يخضع الثانى لقوة الرأى العام . وبينما تلعب العادات والتقاليد دوراً رئيسيًّا فى الشكل الأول ، فإن التيارات الاجتماعية والأذواق والابتكارات والتجديدات تعتبر من أهم مقومات الحياة الاجتماعية العامة وتحل فى الشكل الثانى محل العادات والتقاليد فى الشكل الأول[1] .

بيد أن التطور الحديث وارتقاء الحياة الاجتماعية وتكاملها قضى على كثير من الروابط المحلية وقلل من شأن العصبية الدينية والقبلية التى كانت من أهم سمات المجتمعات المحلية ويرجع إلى هذا التطور أكبر الفضل فى الانتقال بالأفراد والجماعات من حياة محلية ضيقة النطاق إلى حياة اجتماعية عامة «Vie Societaire etnon Communautaire» .

ونلاحظ أن العلامة « تونيس » عرض فى مقدمة كتابه (مدخل إلى علم الاجتماع) للكلام عن الهيئات والمؤسسات التى يتكون منها المركب الجمعى العام باعتبارها نموذجاً اجتماعيًّا جديداً . فهى عبارة عن وحدات أو أجسام (Bodies; Unions) تنشأ فى قلب المجتمع لتأدية وظائف لا مصرف عنها فى الحياة الاجتماعية . فهى أجسام اجتماعية «Social bodies» من طبيعة روحية . لأنها لا بد أن تستقر قبلا فى الضمير الجمعى ويصطلح عليها عقل الجماعة قبل أن تأخذ تجسداتها الاجتماعية .

وفى كتابه « روح العصر الحاضر » ينعى « تونيس » على التطور الحديث إحلاله العلاقات المادية والتقديرية محل العلاقات الروحية . بيد أن هذا التطور ينشأ تلقائيًّا وهو الذى يدفع بالبنيان الاجتماعى إلى الانتقال من الشكل المحلى إلى الشكل العام ، ويدفع

(1) Sorokin : Les Théories Soc. Contemporaines, p. 356.

بالعلاقات من الحالة الطبيعية (الجماعية) إلى الحالة الصناعية الاختيارية . ويرى «تونيس» أن هذا التطور كان مصحوباً بنقائض وشرور لأنه طبع الحياة الإنسانية بطابع الأنانية وحب الذات والتكالب على الماديات .

ومن الموضوعات الهامة التى درسها « تونيس » المعايير والقيم الاجتماعية (Social norms and values) لأن هذه المصطلحات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنظريته فى « الذوات الاجتماعية » ولأنها تعبر عن معانى وتترجم عن وظائف اجتماعية من الأهمية بمكان الكشف عنها . وتناول هذا الموضوع من ناحيتين[1] :

الناحية الأولى : أنواع المعايير الاجتماعية . وهى فى نظره ثلاثة : معايير النظام العام والمعايير القانونية والأخلاقية .

والناحية الثانية . أنواع الإرادة الجمعية التى تخلق هذه المعايير وتصطلح عليها . وميز فى هذا الصدد بين الإرادة الجماعية «Gemeinschafttiche» والإرادة الاجتماعية «Gesellschaftliche» والأولى تنشأ فى قلب المجتمع المحلى وترتكز على قوة الوحدة الجمعية وتوحد مواقفها على العادات والعرف والدين الذى يقوم بدوره على الاعتقاد فى قوى خارقة مريدة وآمرة . والثانية تنشأ نتيجة التطور الاجتماعى من الحياة المحلية إلى الحياة الاجتماعية المعقدة وترتكز على التعاقد والتشريع والرأى العام .

وحلل المعايير المشار إليها ووصل إلى وظائفها الاجتماعية وعرض فى ثنايا تحليله للنظام والقانون والتشريع لدراسة القانون الطبيعى ونظريات هوبز وأضاف مبادئ واعتبارات قانونية فى التمييز بين القوانين المدونة وغير المدونة ، والقوانين المستمدة من العرف والتشريعات الوضعية ، والقوانين التى تستمد جزاءها من الدين والأخرى التى تستمده من الأوضاع والمستحدثات ومطالب الحياة الاجتماعية . ويعتبر تونيس أن هذه الدراسة القانونية مبحث هام من مباحث الاجتماع النظرى فضلا عن أنها تدخل فى نطاق الاجتماع التجريبى . وقد ارتفع تونيس بفضل هذه الدراسات إلى عالم بارز فى الاجتماع القانونى لا يقل شأناً عن جورفتش وأمثاله .

ودرس ظاهرة الرأى العام . وذهب إلى أن كل ظاهرة اجتماعية يمكن أن تفهم من

(1) Barnes; An Introducion to the History of Sociology p. 286.

خلال المفاهيم التى يحفظها العامة عنها . بيد أنه ينبغى التمييز بين الرأى العام بالمعنى الصحيح بوصفه التعبير عن إرادة الجماعة وبين المعنى الشعبى الدارج للرأى العام وهو عبارة عن مجموعة من الاتجاهات ووجهات النظر لا يجمعها نظام ولا يشملها وئام . والرأى العام بالمعنى الصحيح يعتبر قوة سياسية عامة تتميز فى ذاتها عن الآراء والميول السياسية المحلية . وهو كذلك ثمرة من ثمرات العقل والتفكير وروح التحليل والنقد ومتميز تمييزاً واضحاً عن الانفعالات والمشاعر الشعبية الدارجة . ويعتمد الرأى العام على المطبوعات والمنشورات والصحف وتقاس بمبلغ انتشارها والانفعال بما فيها انفعالا عقلياً ، وتتفق نظرية تونيس هذه مع نظرية العالم الأمريكى جدنجز «Giddings» فى كثير من الاعتبارات.[1]

رابعاً ـ مدرسة الاجتماع الواقعى

أشرنا فيما سبق إلى أن علماء الاجتماع الألمان لم يكونوا جميعاً من أنصار المدرسة الصورية . فهم باستثناء « سيمل » مؤسس المدرسة الشكلية لم يسيروا إلا بقدر معين فى اتجاه هذه المدرسة ولم يأخذوا بكل ما ذهبت إليه . ونجد فريقاً منهم عارض الاتجاه الصورى فى الدراسات الاجتماعية ورأى ضرورة دراسة حقائق الاجتماع دراسة واقعية موضوعية . وسنتكلم عن زعماء هذا الاتجاه الواقعى فيما يأتى .

١ ـ فون فيزى Von Weise :

من مواليد مقاطعة سيليزيا عام ١٨٧٦ وكان والده فارساً بروسياً وبالرغم من أن هذا العالم لم يكن ناجحا فى حياة التلمذة الأولى ، غير أنه أظهر فى دراساته العليا ألمعية ونبوغاً كان موضع الاهتمام ولا سيما فى الدراسات الاقتصادية . وبعد أن انتهى من دراساته الجامعية أصبح ناشراً لمجلة اجتماعية[2] . ونشر فيها هو وتلاميذه بحوثاً ودراسات تطبيقية تخدم أغراض الإصلاح الاجتماعى . واستمرت هذه المجلة فى الظهور حتى عام ١٩٣٤ . وأنشأ معهداً للعلوم الاجتماعية ظل قائماً حتى أغلقه النازيون عام ١٩٣٥ . ويبدو أنه لم يكن موضع ثقة النازيين فأهملوا شأنه وأحلوا محله أساتذة من أتباعهم . بيد أن اسمه

(1) Barnes; An Introduction to the History of Sociology p. 239.

(2) Kölner Vierteijahrshefte für Soziologie.

لم بعد الحرب وبرز شأنه وتولى رئاسة بعض الهيئات المعنية بدراسة الاجتماع[١] .

ووضع (فون فيزى) مؤلفات قيمة فى الدراسات الاجتماعية وترجم معظمها إلى اللغات الأجنبية ولا سيما إلى الإنجليزية والفرنسية[٢] .

وترتكز نظرية (فيزى) فى علم الاجتماع على دعامتين[٣] .

الدعامة الأولى : أن علم الاجتماع نظرى مجرد بالمعنى الدقيق وموضوعه دراسة العلاقات الاجتماعية دراسة علمية تحليلية ويستخدم فى ذلك الطرق نفسها التى تستخدمها العلوم الطبيعية فى دراسة حقائقها . ويرى أن العلم لن يحقق أغراضه النظرية بنجاح إلا إذا تخلص من التأملات والنظريات الفلسفية وتحرر من الأحكام التقويمية ويعتبر (فون فيزى) فى ضوء هذه الاعتبارات من أشد العلماء الألمان تأثراً بالنزعة العلمية الطبيعية التى تمثل تفكير غرب أوربا تمثيلا واضحاً .

والدعامة الثانية : أن علم الاجتماع علم خاص يتميز عن العلوم الاجتماعية الأخرى : له ميدانه وغاياته التى تميزه عما عداه من هذه العلوم . فليس هو إذن علماً تركيبياً «Science Synthétique» يجمع النتائج والقوانين العامة التى تصل إليها العلوم الاجتماعية الجزئية كما يذهب إلى ذلك دوركايم ، ولكنه علم خاص يحاول أن يضع تفسيراً للحياة الاجتماعية ويحلل العمليات والعلاقات الإنسانية المتبادلة كما تبدو فى السلوك الجمعى .

ولذلك كان أول موضوع وجه إليه (فون فيزى) مزيد اهتمامه هو « تصنيف العمليات الاجتماعية » وتحليل نماذجها المتواترة وصورها المتكررة فى الحياة الاجتماعية . ويعترف بدقة الموضوع وصعوبته قائلا « إنه من الصعوبة بمكان أن نصنف العلاقات الإنسانية المحسوسة فى مقولات واحدة » . ولذلك عانى مشقة بالغة فى رسم الإطار العام الذى يحددها . وأهم الدعائم التى ترتكز عليها نظريته فى التصنيف ما يأتى :

أولا : تنقسم العمليات الاجتماعية الأساسية إلى قسمين : عمليات «Associative» وأخرى منفرة «Dissociative» ويمكن تحليل هاتين العمليتين إلى عمليات فرعية

---

(1) Deutsche gesellschaft für Soziologie.

(2) Allgemeine Roziologie (Esquisse d'une Sociologie).

P. I. Beziehungslehre (1924).

P. II. Gebildelehre (1926).

Soziologie Geschichlé und Hau ptprobleme (Sociology : Its history and main problem).

(3) Barnes An Introduction to the History of Sociology p. 275.

صغيرة «Subprocesses» تندرج تحت كل منهما . . وأهم هذه العمليات ما يأتى :

١ — العمليات المجمعة : ويدخل فى نطاقها :

(ا) التقدم : ويمهد له بعمليات كثيرة أهمها الإعجاب والإغراء وتبادل الآراء والثناء[1] .

(ب) التطابق والتكيف : وهو عملية أساسية فى الحياة الاجتماعية وقد يكون من جانب واحد أو متبادلا . فالأول مظهر من مظاهر عدم استقلال الفرد الذى يبدو من ناحيته التكيف وحاجته إلى الاعتماد على الآخرين ، والثانى ينشأ نتيجة للتفاعل المتبادل بين الفرد وغيره . ولا بد أن ينتهى هذا التفاعل بالاتفاق وتطابق الاتجاهات لأن التكيف لا يمكن أن ينشأ من مشاعر مختلفة ومنازع متباينة . وتدخل فى نطاق هذه العملية اعتبارات كثيرة مثل تلقين المعلومات والمعارف ، والرغبة فى الاتفاق . والتقاليد[2] .

(حـ) الاندماج «Amalgamation» وبفضله تتحقق الوحدة فى المواقف الجمعية ، وتتم عملية التمثيل الاجتماعى «Assimilation» .

ويرى (فيزى) أن هناك ثلاثة عوامل تؤدى إلى تدعيم العمليات المجمعة وإثارتها حتى تتكامل فى أهدافها . وهذه العوامل هى : عوامل عاطفية ودوافع وجدانية ، عامل المصالح المشتركة والرغبات الجماعية ، عوامل موضوعية وليدة الحياة الاجتماعية ونتيجة تفاعل الأفراد مع هذه الحياة .

ويلخص (فون فيزى) العمليات المشار إليها بقوله : إننى أفهم بالتقدم خطوات تمهيدية نحو حياة جمعية ، وبالمطابقة والتكيف اعتراف صريح بأن ثمة خلافات ومؤثرات متبادلة كانت قائمة ، وأن ثمة جهوداً قد بذلت للقضاء عليها ، وبالاندماج تتحقق حالة جمعية جديدة متحدة فى أهدافها ومتكاملة فى ذاتها[3] .

٢ — العمليات المنفرة : وهى العمليات التى من شأنها زيادة مظاهر الخلاف بين الأفراد أى أنها تزيد المسافة الاجتماعية بينهم «Social distance» لأن كل عملية اجتماعية من شأنها أن تؤدى إما إلى تضييق المسافة الاجتماعية بين الأفراد ، أو أنها تؤدى إلى زيادتها . فالأولى تعتبر عملية مجمعة والثانية تعتبر عملية منفرة . وتخضع العمليات المنفرة للعوامل الثلاثة المؤثرة فى العمليات المجمعة وهى عوامل عاطفية وجدانية ، ومصلحية ، وموضوعية . ويدخل

(1) Advance : Adoring; enticing; Consulting; thanking.

(2) Instilling Knowledge; agreeing; imitating.

(3) Barnes. An Introduction. P. 777.

فى نطاق هذه العمليات : التنافس ، والتعارض ، والصراع . وهذه العمليات من شأنها توسيع المسافة الاجتماعية وإقامة فراغ بين الأفراد تملأه بنشاط عدائى مستمر . ويعتبر التنافس أقل هذه العمليات شأناً ، فإذا زاد على حده انقلب إلى صراع ، وإذا خفت حدته عاد إلى التعاون والتضامن . فهو بمثابة صمام أمن بين العمليات المجمعة والأخرى المنفرة .

ثانياً : ويصنف (فيزى) العمليات الاجتماعية على أساس آخر هو التباين والتكامل «Differentiation, integration» وأهم العمليات التى تؤدى إلى التباين : نشأة عوامل التفاوت وعدم المساواة ، التسلط والخضوع ، والإذعان ، والتدرج الطبقى والتمايز والتفاضل والفردية والانعزال والهجر[١] .

وأهم العمليات التى تؤدى إلى التكامل : التناسق ، والتنظيم والخضوع للنظام والتنشئة الاجتماعية[٢] .

ثالثاً : ويصنف فيزى العمليات على أساس ثالث وهو البناء والهدم «Contruction; Distruction» فمن العمليات ما يؤدى إلى البناء والإنشاء والتجديد فى الحياة الاجتماعية ، ومنها ما يؤدى إلى الهدم وتقويض مقومات هذه الحياة .

وأهم العمليات التى تدعم البنيان الاجتماعى : تنظيم العلاقات والنظم الاجتماعية والتنظيم الفنى والوظيفى وأخيراً التحرر[٣] . أما العمليات التى تعمل على الهدم والتقويض فأهمها : التسخير والمحاباة ، والجمود ، ومهاجمة النظم القديمة بدون علم أو دراية ، والخضوع الاقتصادى ، ثم التمرد على الأوضاع القائمة[٤] .

وبعد أن ينتهى (فون فيزى) من دراسة العمليات والعلاقات الاجتماعية وتفرعها ، يدرس الأنماط الاجتماعية «Patterns» ويردها إلى ثلاثة أشكال : الجمهرة «Crowds» ؛

---

(١) عمليات التباين : The genesis of disparities ; domination ; gradation Stratification ; Sellection ; individualism ; Separation ; Estrangement.

(٢) عمليات التكامل : Uniformation ; Ordination ; Superordination. Subordination ; Socialisation.

(٣) عمليات البناء : Institutionalization ; Professionalization ; Liberation

(٤) عمليات الهدم : Exploitation ; favoritism ; Ossification ; radicalization Commerecialism ; Perversion.

الجماعات «Groups» والجماعات المعنوية المجردة : «Abstract Collectivities» وتمتاز الجمهرة بالصفة المادية المحسوسة وبسرعة التكوين والانفضاض وتكون دائماً بدون قيادة وبدون توجيه والعلاقات التي تسودها عنيفة ومؤقتة لأنها سرعان ما تنقض بالطريقة التي تكونت بها . وليس معنى قيامها على التكوين المادى أنها مجردة من الناحية المعنوية الروحية، فإن التكوين المادى لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توافر العنصر الروحى (الجمعى) قبلا . الذى دائماً يكون رابضاً وراء التجسدات المادية . ويرجع الفضل إلى هذه التجسدات فى تجديد الناحية الروحية وإظهارها . وتمتاز الجماعات بالثبات والدوام والنظام والتضامن النسبى . وهذه الصفات تضفى على الأفراد الداخلين فى نطاقها اعتبارات تجعلهم يشعرون بأنهم « وحدة متجانسة «Homogeneous unit» » وبهذه الصفات تتميز الجماعات الجماهيرية . أما الجماعات الروحية المجردة فهى التى تمتاز بالبنيان الاجتماعى المنظم وبالناحية الوظيفية بدون اعتبار إلى التجانس المحدود بين زمرة الأفراد (كما هو الحال بصدد الجماعات) وتعتبر الدولة والكنيسة هما أرقى نماذج هذه الجماعات المعنوية[1] .

هذه هى أهم نظريات (فون فيزى) والحق لقد جمع ثروة طائلة من الحقائق المتصلة بالعمليات الاجتماعية ، بيد أن تصنيفها على النحو الذى أشرنا إليه يدلنا على أنه كان نظرياً أكثر منه واقعياً، فقد وضع مقومات مجردة لا حياة فيها . ثم إن مهمة التصنيف فى ذاتها مهمة شاقة وعسيرة ومشكلة على الباحث، وذلك نظراً لخضوع التفاعلات الاجتماعية لعناصر تجل عن الحصر وتفلت بطبيعتها من رقابة الباحث مهما كان حذراً ودقيقاً . هذا إلى أنه لم ينجح فى تحديد ميدان العلم وبالرغم من أنه اعترف بأنه علم نظرى فإنه لم يستخدم هذا التعريف فى دراسة الحقائق التى ينبغى أن تدخل فى نطاقه واقتصر على دراسة الناحية السلوكية فى أضيق الحدود . وأخطأ (فيزى) فى اعتبار علم الاجتماع علماً خاصا مميزاً فى ذاته عن العلوم الاجتماعية الجزئية . فهذا تصور خاطىء لتقرير الوضع لتقرير الوضع الأمثل لعلم الاجتماع لأنه من غير شك « العلم التركيبى « Synthetique » الذى يؤلف بين العلوم الاجتماعية وينحو بها نحو التكامل مادامت تنبع كلها من طبيعة الحياة الاجتماعية وتستمد حقائقها من المجتمع . بيد أن هذه الانتقادات الجزئية لا تقلل من عظمة دراساته التى تمثل علماً اجتماعياً منهجياً «Systematic Sociology» .

---

(1) Barnes; An Introduction to the History of Sociology p. 281.

٣ – هانز فرير Hans Freyer :

ولد عام ١٨٨٧ فى مدينة برجستاد . ساهم فى صباه فى كثير من الجمعيات والحركات الثقافية والتيارات السائدة ، وظهر أثر ذلك فى أشعار شبابه . أدى دوره كاملا فى الحرب العالمية الأولى وأصيب عدة مرات ولكنه أنقذ . وفى عام ١٩٢٠ عاد إلى حياته الجامعية مدرساً للفلسفة فى جامعة (ليبزج) ونشر فى هذه الفترة بحوثاً سمت به إلى مصاف علماء الاجتماع البارزين . واهتم بصفة خاصة بعلم الاجتماع الثقافى . وفى عام ١٩٢٢ عين أستاذاً للفلسفة بجامعة (كيل) وبعد ثلاثة أعوام أى فى عام ١٩٢٥ عاد إلى جامعة (ليبزج) ليكون رئيساً لمعهد أنشئ حديثاً « معهد علم الاجتماع Institute of Sociology » وفى عام ١٩٣٣ عين مديراً « لمعهد الثقافة والتاريخ Institute of Cultural and Universal History » ومنذ عام ١٩٣٨ كان أستاذاً زائراً فى جامعة بودابست حتى أواخر أيامه . وكان « فرير » من أنصار النازية ومن أبلغ المؤيدين لها بالرغم من أنه لم يستفد من ذلك . ولعل الدافع إلى إسرافه فى تأييدها هو اعتقاده فى أن هناك حلا سياسيًّا وحيداً للخصومات الاجتماعية ومظاهر العداء بين أمم العالم .

استفاد فرير من مختلف المدارس الألمانية وانعكست فى فلسفته أضواء من كبار فلاسفة الألمان . وتتلمذ بصفة خاصة على اورنز وفون شتين وتبنى كثيراً من آرائه الاجتماعية . ويبدو أن هذا المفكر هو الذى أوحى إليه بالوظيفة الثورية التى ينبغى أن يؤديها علم الاجتماع المعاصر بوصفه نظرية عامة للثورة الاجتماعية . فقد بدا « لفرير » أن علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر ليس إلا بداية لعلم جديد وتصـــور جديد ولد ولادة طبيعية فى أحضان الثورة الصناعية . إن الثورة البورجوازية فى هذا العصر الجديد هى التى حددت موضوع علم الاجتماع وهو دراسة المجتمع الصناعى . ويرى أن المجتمع البورجوازى ليس نظاماً جديداً ولكنه عملية تتطلب إعادة التوازن فى النظام الاجتماعى . إن هذا المجتمع فى نظره عبارة عن فترة تاريخية بين نظامين اجتماعيين : أحدهما انهار منذ القرن الثامن عشر ، وثانيهما نشأ فى ظل النظام الاجتماعى الحاضر . ووظيفة عالم الاجتماع هى أن يصف ويشرح ويترجم عن هذه العملية التاريخية[1] ولذلك يذهب

(1) Barnes : Ibid p. 365.

« فرير» إلى أن علم الاجتماع لا بد أن يعتمد على التاريخ ، ويأخذ حقائقه المادية من أصولها التاريخية ؛ بيد أنه ليس مجرد تاريخ وصفى «Historiography» فالأشكال الاجتماعية فى نظره أشكال تاريخية ولها أصول تاريخية لأنه لا يعترف بأن المجتمع له صفات نوعية كلية (كما تذهب إلى ذلك المدرسة الفرنسية الاجتماعية) . ولا يعترف كذلك بأنه مجرد أشكال صورية مجردة (كما تذهب إلى ذلك مدرسة سيمل) ولكن هناك نماذج من البنيان الاجتماعى حدثت تاريخياً على درجات يمكن أن تنتظم فى سلاسل اجتماعية تاريخية . (وذلك مثل النظم التيوقراطية والإقطاعية ونظام الطوائف والطبقات الاجتماعية والاقتصادية) . إن هذه النماذج فى نظره ليست « مقولات صورية «Formal categories» إنها مفاهيم نوعية لها دلالتها النفسية والتاريخية لأنها قامت نتيجة ظروف وملابسات وعمليات اجتماعية ارتبط فيها الأفراد ارتباطاً فعلياً محسوساً . وهى مرتبطة زمنياً ولها قرائن تاريخية »[1] .

ويرى «Freyer» أن علم الاجتماع بوصفه معبراً عن طبيعة العصر الحاضر ينبغى أن يدرس مظاهر الصراع والخصومات القائمة فى قلب المجتمعات المعاصرة ويعاون فى حل المشكلات التى تنوء بها . وذلك بتحليل الأنماط والنماذج الاجتماعية والوقوف على الميول المتعارضة والاتجاهات المتفرة السائدة بينها . أى أن هذا العلم لا بد أن يهتم بتقييم العمليات الاجتماعية ، وتقدير فاعلية القيم الاجتماعية ، والعوامل الديناميكية المؤثرة فى تكوين هذه الأجهزة والأنماط الاجتماعية «Social structures»[2] .

٣ – إميل ليدرر E. Lederer

ولد فى عام ١٨٨٢ وتوفى عام ١٩٢٩ . أولى مزيد اهتمامه إلى دراسة الاقتصاد الاجتماعى ولا سيما الاتجاهات الاشتراكية المعتدلة لأنه كان من الناقدين لفلسفة كارل ماركس وكان من المؤيدين لفلسفة (ماكس ڤبر) وتأسى خطاه فى نقد ماركس . ووضح أثر هذه الاتجاهات فى نمو طبقة متوسطة جديدة[3] . ودرس النواحى المتعلقة بالثقافة واللغة والفن ومبلغ تأثرها بالعوامل الاجتماعية المسيطرة على البيئة . لأنه كان

(1) Barnes, Ibid p 366.

(2) Gurvitch; More; Twentieh Century Sociology p. 593.

(3) Emil Lederer; The New Midlle Class.

من أقوى أنصار مدرسة الاجتماع الثقافى . وفى كتابه عن مشاكل هذا العلم قرر أنه من الممكن قيام علم اجتماع جديد للأدب والشعر . وطبق هو نفسه منهجه على التفسيرات الاجتماعية للفن المعاصر[1] . وكان من أنصار « نظرية الدولة » وكتب كتابا محللا المقدمات الاجتماعية « لكلية الدولة وسيادتها الكاملة[2] » . وفى هذا الكتاب عرض للنظريات الاشتراكية ولا سيما اشتراكية رأس المال ومبلغ أثرها فى تحقيق مجتمع لا طبقى تختفى فى ظله المساوئ والهوات الطبقية [3] . ومع ذلك لم يتخل عن نقد ماركس وتفنيد ماديته التاريخية وتصحيح نظريته عن نمو وازدياد خطر طبقة البروليتاريا .

٤ – كارل مانهيم K. Mannheim :

ولد عام ١٨٩٣ وتوفى عام ١٩٤٧ . ووجه عنايته إلى دراسة نظرية المعرفة فى ضوء المنهج الاجتماعى ولذلك يعتبر من أقوى علماء المدرسة الألمانية التى وضعت دعائم « الاجتماع الثقافى «Kultursoziologie» وعلم اجتماع المعرفة الإنسانية «Wissenssoziologie» وكان فى دراساته يحاول أن يفسر الظواهر موضوع الدراسة بالرجوع إلى العوامل البيئية والظروف الاجتماعية ويكشف عن وثيق الصلة بين المعتقدات والأفكار ومظاهر الثقافة وما إليها وبين عواملها الاجتماعية . وكان من الناقدين لفلسفة كارل ماركس والمتأثرين باتجاهات الفيلسوف « دلثى » فى هذا الصدد .

خامساً – المدرسة الأتنلوجية «مومسن »

انتشرت فى ألمانيا اتجاهات نحو التعصب العنصرى أو الجنسى (الاتناوجى) وارتبطت هذه الاتجاهات بالأوضاع والمطالب السياسية لا سيما فيما يتعلق بالنزاع الدائم بين ألمانيا وفرنسا على مقاطعتى الألزاس واللورين . فكل منهما تطالب انضمام هاتين المقاطعتين إليها . ودخل علماء الدولتين فى مساجلات حول الأصول الأتنولوجية لسكانها وضغط العلماء الألمان على الناحية العنصرية ، واهتم علماء فرنسا بالرغبات والاتجاهات الاجتماعية . ومن ثم ارتفعت هذه المساجلات إلى نظرية علمية تستمد مقوماتها من التحليل المادى لحقائق الموضوع .

---

(1) Emil Lederer; Aufgaben einer kultursociologie.

(2) Emil Lederer . The State of the Masses.

(3) Gurvitch; Moore; Twentieth Century Sociology p. 602.

ذهب أصحاب المدرسة الألمانية فى تفسير نشأة الأمة بالرجوع إلى « وحدة الجنس » واعتمد هؤلاء فى تبرير مذهبهم على الاشتقاق اللغوى لكلمة « أمة » إذ يعبر عنها فى اللغات الحديثة بكلمة (Nation) وهذه الكلمة مشتقة من الأصل اللاتينى «Natus» ومعناه الولادة والانحدار من جنس واحد وأصل مشترك . وعلى هذا الأساس اعتبر أصحاب هذه النظرية الأمة (تصوراً أتنولوجياً) وميزوا بينها وبين الدولة التى اعتبروها « تصوراً سياسياً وشخصية قانونية »[1] واعتبروا أن وحدة الجنس هى أساس الحياة الاجتماعية وأن كل جنس يشكل مجتمعه بمقتضى طباعه وخصائصه الموروثة حتى تبدو مظاهر النشاط الاجتماعى وكأنها صورة طبق الأصل لصفات الجنس ومميزاته وخلقه .

ويذهب غلاة هذه النظرية إلى أبعد من ذلك فيقررون أن المجتمع من حيث هو قوة ذاتية لا وجود له ، وأن الموجود هو وحدة الجنس التى تكافح فى سبيل البقاء ويجب أن تقاوم وتصارع لأن الشعوب لا تموت بانهزامها فى الحروب ولكن عندما تفقد وحدتها الجنسية وتضعف قوى المقاومة الكامنة فى دمها . فإذا انهارت وحدتها الجنسية أصابها الاضمحلال والهرم .

ويمكننا أن نلخص الدعائم التى ترتكز عليها هذه النظرية فى مبادئ ثلاثة — الأول : المجتمعات الإنسانية لا يمكن أن ترد إلى جنس واحد بل هى خليط من الأجناس . والثانى : هذه الأجناس متفاوتة فى خصائصها وفضائلها وسماتها العامة . والثالث : العامل الأساسى فى التقدم أو التأخر الاجتماعى هو الجنس . والحضارة والثقافة وليدة الأجناس السامية ، وعامل الجنس هو العامل الذى يسيطر على كافة المشاكل التى تنشأ فى جو المجتمع وهو المفتاح الوحيد إلى حلها وفهمها . وفى ضوء العامل الأتنولوجى يمكننا أن نفسر أو نبرز كل موجات التقدم أو الانهيار التى شهدتها الشعوب[2] .

وقد اعتمدت هذه النظرية فى تقسيم الأجناس على اعتبارات كثيرة أشهرها الفروق الفيزيقية مثل لون البشرة ولون الشعر وشكله ولون العينين ونسبة عرض الرأس إلى طوله وشكل الجبهة والأنف والفك الأسفل وما إلى ذلك من السمات الفيزيقية التى نلاحظها عادة بين

---

(1) R.N. Gilchrist; Principles of political Science p.55.

(2) Gobinau; Essai sur L'Inégalité des Races humains. Paris 1853. p.. 16—30.

مختلف الأجناس . بيد أن صعوبات كثيرة أثيرت ضد هذه النظرية حول ارتباط هذه الصفات والفروق الجسيمة بالقدرات والملكات الكامنة فى مقومات كل جنس .

ويرى أنصار هذه المدرسة ولاسيما العلامة (مومسن Mommsen) أن التقسيمات السياسية الصناعية التى كانت نتيجة عهد الإقطاع أو تزاوج الأمراء أو المؤتمرات السياسية ، تقسيمات لا تدوم ومآلها الزوال والانهيار لأنها لا تقوم على أساس سليم . أما التقسيم الصحيح فى نظرهم فهو التقسيم الذى لا يقوم على أساس « وحدة الجنس » لأن هذا المبدأ يعتبر الدعامة الجوهرية فى تكوين الأمم وهو الذى يعطى الأفراد المنتمين إلى جنس واحد حقاً مشروعاً فى تكوين أمم مستقلة لها صفاتها وخصائصها المميزة . ومن ثم ، فإن الدولة الألمانية لها الحق الشرعى فى أن تسترد كل أعضائها وأفرادها من الأصل الجرمانى المشتت حتى ولو كان هؤلاء لا يرغبون رغبة أكيدة فى الانضمام إليها . لأن حق الجنسية الألمانية يجب أن يكون أقوى وأعنف فى أية ولاية من الولايات التى يرجع سكانها إلى الأصل الجرمانى ، ومن أية رغبة أو تيارات أخرى تسود هذه الولايات . أى أن أنصار هذه النظرية خلقوا لنا بصدد نشأة الأمة نوعاً من الحق الأولى الضرورى (A' Priori) مماثلا تماماً لحق الملوك المستمد من الحق الإلهى .

وترجع هذه النظرية إلى العصور القديمة وتستمد مقوماتها من التقاليد الموروثة التى كانت تؤيد فكرة التمييز أو التفوق العنصرى وذلك منذ عصر اليونان والرومان . حيث لعبت فكرة « شعب الله المختار » دوراً هاماً فى شئون الاجتماع والسياسة والقانون . ثم جاءت المسيحية وكان لانتشارها فضل كبير فى القضاء على فكرة التعصب الجنسى . إذ كان فى تعاليمها وخصائصها العامة فى اعتناق مختلف الأجناس لها ما جعل الأفراد يستخفون إلى حد ما بقيمة الأصول الأتنولوجية التى انحدروا منها . وما يقال عن المسيحية يقال أيضاً عن الديانة الإسلامية فقد كان من نتيجة هذه الحركات التاريخية الهامة أن اختفى منذ قرون العامل الأتنجرافى ولم تعد له قيمة يعتد بها فى بحث مسائل الإنسانية .

ومن الحركات التاريخية الهامة التى ساعدت على إضعاف روح التعصب للأصل الواحد ما استهدفت له أوربا بصفة خاصة من هجوم البرابرة . فإن الغزاة استطاعوا أن يندمجوا ويتصاهروا مع السكان الأصليين . وقد تولد عن ذلك جيل جديد مغاير فى أصوله لأجناس الغزاة والمواطنين . وحدث فى القرون الوسطى أن كون شرلمان إمبراطوريته

وكانت تمتاز بالوحدة القومية مع أنها مكونة من فلول جنسية . وعندما فكر الساسة فى تقسيم هذه الإمبراطورية نجد أنهم فى معاهدة «فردون» لم يعملوا حساباً لتلك الأجناس حول تعديل التى تقوم على خطى التقسيم أو حوله . هذا ، إلى أن الحركات السياسية التى قامت حول الحدود فى القرون الوسطى كانت بعيدة عن الميول والرغبات الأتنلوجية . وهذا ما لوحظ فى تخطيط أوربا الحديثة وتعديل حدود الدول . كل هذه الأمور تدلنا بوضوح على أن الاعتبارات الأتنولوجية لم تكن لها بصدد قيام الأمم ونشأتها تلك الأهمية التى بالغ فى تقديرها أصحاب نظرية « وحدة الجنس » فلا شك أن التعصب لهذه الاعتبارات آخذ فى الضعف وفكرة الأصل الواحد أو الجنس المشترك فى طريقها إلى الزوال .

بيد أن اعتبارات كثيرة فى العصر الحديث أثارت فكرة العنصرية وأعادتها إلى الحياة مؤيدة بالأدلة وبالمغالطات التاريخية وكان هدفها تبرير الحروب وتأييد الاستعمار والمطالب السياسية . واتخذت من الرقى الحضارى الذى وصلت إليه بعض الشعوب الأوربية أدلة ترتكز عليها فى تأييد فكرة التفوق العنصرى باعتبار أن الشعوب التى أظهرت تفوقاً وحضارة جديرة بأن تسود وتتزعم غيرها . ومن ثم فإنه يجب على شعوب أوربا أن تستعمر شعوب إفريقية وآسيا وتتولى الوصاية عليها .

وقد تبلورت كل هـــذه الاعتبارات فى الفلسفة النازية التى كانت تعتبر الجنس الجرمانى هو أسمى الأجناس وهو الجدير بحمل مشعل الحضارة وهو الذى اختاره الله لتحرير الإنسانية . وبالرغم من أن الفكرة العنصرية بلغت أقوى صورها فى عهد النازية الألمانية . غير أنها لا تزال تسيطر على أفكار الاستعماريين ، وتتحقق بدرجات متفاوتة من القوة والشدة فى جميع البلاد الرأسمالية وفى جميع الشعوب التى ترتكز نظمها على الاستغلال الاقتصادى . ففى إفريقية الجنوبية حيث يعيش السكان الأصليين فى ظل اضطهاد عنصرى لا مثيل له ، تقوم فكرة التمييز العنصرى بحكم القانون . وفى أمريكا التى تعيش فيها أقليات كثيرة من الزنوج والشعوب الآسيوية ، بالرغم مما وصلت إليه من مراتب الحرية والديمقراطية ، فإن فكرة التفوق الجنسى والتمييز العنصرى لا تزال مؤيدة بالعرف والتقاليد وبحكم الأوضاع الاجتماعية . فلا تزال الفظائع ترتكب باسمها ولا تزال الزراية والتحقير يلحقان هذه الأقليات بدون أن ينجح التشريع الأمريكى فى القضاء عليها . ولم ينجح المجتمع الأمريكى فى وضع تربية اجتماعية من شأنها أن تقضى على هذه الهوة

الأتنلوجية وتقلل من أثر الفروق العنصرية . فلا يزال زنوج أمريكا يعيشون فى مستوى أقل بكثير من مستوى معيشة الأمريكيين . ولا يزال العمال منهم محرومين من اعتبارات اجتماعية كثيرة ومن المساواة أمام القانون ومن مبدأ تكافؤ الفرص فى كثير من الحالات . وهذا يدلنا على أن النظرية استغلت استغلالا دنيئاً لخدمة أغراض استعمارية واستغلالية .

ولذلك كانت هذه النظرية هدفاً لانتقادات كثيرة واعتراضات جوهرية تجعلنا نتردد فى التسليم بصحة المبادئ التى ترتكز عليها . وتدلنا على التعصب الشديد الذى بدأ من جانب العلماء الألمان فى الدفاع عنها لا يقوم على أساس مكين .

حقاً إن الوحدة الجنسية هى إحدى القواعد الكلية العامة التى تقوم عليها الأمة وهى خاصة مميزة لمعظم الأمم التى ظهرت فى التاريخ . بل إن مجرد الاعتقاد فى الأصل المشترك سواء كان هذا الاعتقاد حقيقياً أو صورياً قد يكون كافياً فى تقوية روابط القومية .

بيد أنه لا يمكننا تحديد الدور الذى يلعبه الجنس فى حياة المجتمعات ؛ وليس هناك تبرير تاريخى لانفراد جنس من الأجناس بالمجد والسمو دون غيره ؛ وليس هناك أساس علمى لتفسير الحضارة على أساس الجنس . لأن تفسيراً هذا شأنه يتطلب أولا تحديد الأصول الجنسية ومعرفة مهاد نشأتها والطرق التى سلكتها فى انشعابها .

ومن الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية أنه ليس ثمة جنس خالص نقى لأننا نلاحظ بالدراسة والتجربة أن الأجناس فى الأمم الحديثة مختلفة لدرجة يصعب معها تحديد العناصر الأتنلوجية فى المجتمع الواحد . ومما يزيد الأمر تعقيداً أن (علم الأجناس) لم ينجح حتى العصر الحديث فى وضع نظرية دقيقة لتمييز الأجناس المختلفة . ولم يتفق علماء الأتنلوجيا والأتنجرافيا على نظرية واحدة مسلم بها فيما يتعلق بالتوزيع الأتنلوجى وخصائص ومميزات كل جنس من الأجناس . ولا نجد بينهم اتفاقاً على الأصول الأتنلوجية وفروعها ومهد كل منها والظروف الجغرافية والتاريخية التى خضعت لها فإن الآراء بين الخبراء والعلماء بصدد هذه الأمور لاتزال حتى عهدنا هذا مضطربة وغير مستقرة .

ولا أدل على فساد هذه النظرية من أن أعظم الأمم الحديثة رقياً وحضارة ؛ وأقواها شعوراً بالوحدة وبالقومية ؛ هى الأمم التى اختلطت فيها الأجناس والأصول . فمثلا ترجع الأمة الفرنسية فى تكوينها الأتنلوجى إلى أصول كلتية وجرمانية وإيبيرية ؛ وترجع الأمة الإيطالية إلى مجموعة معقدة من الأصول الجنسية فقد امتزج فيها الدم الغالى والأتروسكى

والبلاسيك والألبي واليوناني وغير ذلك من الأصول التي التقت في ظروف غامضة وانصهرت في وحدة اجتماعية . وترجع الأمة البريطانية إلى عناصر كثيرة أهمها العنصر الجرماني والكلتي والسكسوني . وغني عن البيان أن أبلغ حالة لاختلاط الأجناس وتفاعل العناصر الأتنلوجية المختلفة ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن هذه الولايات على ما فيها من اختلاف وتباين من الوجهة الجنسية والأصول المشتركة ؛ فقد أصبحت الآن مميزة من الناحية القومية .

هذه أمثلة من الأمم التي اختلطت فيها الأجناس والأصول مع أنها من أقوى القوميات الحديثة وأشدها اتحاداً . فهل سلمت ألمانيا نفسها من هذا الاختلاط ؟ وهل ترجع جميع عناصرها إلى أصل جرماني خالص ؟ لا شك أن هذا وهم وتعصب من جانب أصحاب هذه النظرية لأن الجزء الجنوبي منها يغلب فيه الجنس الغالي ؛ ويرجع معظم الجزء الشرقي إلى الأصل السلافي . على أن الأجزاء الأخرى التي يظن أنها من أصل جرماني خالص لم تكن كذلك في الحقيقة لأنها خضعت في كثير من أطوارها التاريخية للدوافع الاختلاط وعوامل التفاعل .

ومما يزيد في فساد هذه النظرية أن بعض الشعوب التي تتفق في الناحية الأتنلوجية قد تكون متمايزة من الناحية القومية . فالإنجليز والسكسون متشابهان أتنلوجياً ولكنهما متمايزان من الناحية القومية ؛ والدانيمارك والشعوب الإسكندنافية من جنس واحد تقريباً ولكنها تكون مجموعة متميزة من الأمم لكل منها قوميتها ووحدتها .

وكما أخطأت هذه النظرية في تصوير ما قد كان وما هو كائن فقد أخطأت كذلك في تقرير ما يجب أن يكون . فإن ما تقرره في هذا الصدد يتعذر تحقيقه فهناك استحالة مادية تمنع من إعادة توزيع الأمم على هذا الأساس . أو على الأقل تشجع مثل هذا الاتجاه على الانتشار لأن إجراء من هذا القبيل يفقد العالم حضارته ويسبب اضطراباً خطيراً في الأمم القائمة وانقساماً لا مثيل له في تاريخ العالم . إنه من الصواب أن يقال إن فكرة الجنس كانت لها أهميتها في قيام القبائل والأمم القديمة ، لأن القبيلة أو المدينة لم تكن سوى امتداد للأسرة أو البطن في أبسط صورها ؛ ولكن العالم سرعان ما انتقل من نظام المدينة البسيطة إلى نظام الإمبراطوريات الواسعة التي تكونت أولا بالغلبة والقهر ثم استقرت على أساس المصالح المشتركة .

وفوق ما تقدم ؛ نذكر أصحاب هذه النظرية بأنه ليس هناك دليل مادى على أن شعباً استطاع وهو فى عزلة عن التيارات الحضارية و بمنأى عن اتصاله بالشعوب الأخرى يبتدع حضارة أصيلة مميزة فى ذاتها . إذ تبين بالتحليل والبحث المقارن أن الحضارات الإنسانية إنما قامت نتيجة تفاعل الثقافات الإنسانية المختلفة وامتزاج المدنيات التى نشأت فى مختلف الأصقاع . فالبلاد التى ركنت إلى العزلة وتجنبت الاختلاط قد أصابها التأخر والجمود وأخذت فى الهرم والانحلال مهما كانت الأصول الأتنلوجية التى تنتمى إليها . لأن الحضارة لم تكن فى وقت من الأوقات من صنع أمة معينة أو من خلق لأن الحضارة لم تكن فى وقت من الأوقات من صنع أمة معينة أو من خلق قارة دون أخرى ؛ أو وقفا على جنس دون سائر الأجناس .

ولكنها ثروة الإنسانية ورأس مال الشعوب ؛ ساهم فيها كل جنس بنصيب يذكر وتناقلتها الأجيال وأضافت إليها كل أمة ما استطاعت أن تصل إليه بفضل قدراتها الخاصة . والدليل على ذلك أن الفضل فيما قطعته الحضارة الحديثة من مظاهر الرقى والعظمة إنما يرجع إلى الشعوب التى اختلطت فيها الأجناس وامتزجت الأصول والسلالات كالشعوب الأمريكية والإنجليزية والفرنسية والألمانية .

وبعد هذا التحليل يتضح لنا فساد النظرية العنصرية . فالأمة ليست وحدة أتنلوجية ولكنها ذات روحية أو نفس روحية حية ترجع فى آخر تحليلها إلى مقومات كثيرة : بيئة ولغة وجنس وتاريخ مشترك وتراث اجتماعى ودين . ونحن إذا نظرنا إليها بوصفها حقيقة اجتماعية متبلورة واعتبرناها ثمرة ماض طويل ونتيجة تاريخ شاق انتهى بها التطور الاجتماعى إلى ما هى عليه . . . إذا نظرنا إلى الأمة فى ضوء هذه الاعتبارات يمكننا أن نقول إنها قوة روحية ترتكز على دعامتين جوهريتين نكشف عن أحدهما فى ماضيها ونلمس الآخر فى حاضرها ومستقبلها .

الدعامة الأولى هى اشتراك الأفراد فى قدر كبير من الذكريات الحافلة بالتضحيات والآلام والآمال . هذا الإرث التاريخى تركز فى عقول الأفراد ورسب فى تكوينهم النفسى . فنشأ الأفراد وهم يشعرون بقوة ضغطه عليهم ، وذلك لأنهم يشاركون فيه بالضرورة . وعن هذا الطريق أصبح التراث التاريخى أساساً لوحدتهم الاجتماعية ودعامة لتضامنهم القومى . ولا شك أن الوحدة التى تنشأ عن هذا الاعتبار تكون أشد رابطة وأقوى فاعلية من أى اتحاد آخر :

والدعامة الثانية : هى الرضى والقبول الفعلى الذى تتجاوب أصداؤه بين جميع الأفراد ورغبتهم الصادقة فى أن يعيشوا مجتمعين فى ظل النظام والحرية وعزمهم على الاحتفاظ بذلك الإرث التاريخى الذى ورثوه معاً وتواتر إليهم بالاشتراك ؛ واتفاقهم على الاعتزاز به والإبقاء على قيمته الأخلاقية .

فالإنسان ليس أسيراً لجنس ما أو لغة أو دين معين ؛ وليس أسيراً لمجموعة من الحدود الطبيعية أو الحواجز الجغرافية ؛ ولا يتحكم فى قوميته نهر أو مرتفع . إن اجتماع الأفراد واتفاقهم وتوحد مواقفهم وخضوعهم لظروف ومناسبات تاريخية ورغبتهم الصادقة فى بذل تضحيات فى سبيل المحافظة على تراثهم التاريخى والقومى ، هذه الأمور المعنوية من شأنها أن تخلق فى المجموع كائناً أخلاقياً شاعراً بقوته وبذاته . هذا الكائن المعنوى هو ما يسمى بالأمة أو القومية [١] .

سادساً ـ مدرسة السيسيوجرافيا « راتزل »

تذهب هذه المدرسة إلى أن ظواهر المجتمع وليدة البيئة وظروفها الطبيعية ؛ والبيئة هى العامل الفعال الذى يقرر بقاء النوع وتطوره . وعارضت هذه المدرسة نظرية الجنس التى شرحناها فى الفقرة السابقة . وتحمس لها كثير من المفكرين وأشهرهم فردريك راتزل «Friedrick Ratzel» الذى أنشأ علماً جديداً سماه «جغرافية الإنسان Anthropogeography» وهو الذى وضع كذلك دعائم « الجغرافيا السياسية [٢] » وتدور معظم بحوثه حول تأثير البيئة فى توجيه الثقافة . وفسر انتشار الإنسان على سطح الأرض وقيام الثقافات المتباينة تفسيراً جغرافياً معتمداً على البحوث التى قدمها أستاذه « فاجنر Wagner» صاحب نظرية « تنوع الأجناس تحت تأثير الهجرة والانعزال » وقد تحمس راتزل لنظرية البيئة إلى حد أنه قرر أن الإنسان ليس إلا قطعة من الأرض التى يعيش عليها ؛ وقرر أن مظاهر الاختلاف بين الشعوب فى ثقافتها وفنونها ومستويات تفكيرها وخلقها القومى لا ترجع إلى عوامل أنثروبولوجية وراثية ولكنها ترجع فى حقيقة الأمر إلى ظروفها البيئية ومبلغ

---

(١) الأمة : نشأتها ودعائمها الاجتماعية للأستاذ مصطفى الخشاب .

(2) Ratzel; Politische Geographie (1903).

ما خضعت له من مؤثرات طبيعية . وفى ضوء هذه المعالم الجغرافية يمكننا أن نفسر كل القوالب والأوضاع الاجتماعية . وعقد مقارنات بين الظواهر الاجتماعية ولاسيما السياسية وبين أحكام البيئة ومقتضياتها . ووصل فى هذا الصدد إلى أحكام وقضايا توضح مبلغ ارتباط الأوضاع السياسية بالتحديدات البيئية[1] .

وقد أيدت نظرية البيئة بطريق غير مباشر « المذهب الفردى » باعتبار أن الفرد هو العنصر المتأثر بصفة مباشرة بأحكام بيئته . أما الأحكام الاجتماعية فهى أحكام مصطنعة تمليها إرادة العناصر المتحكمة فى المجتمع تنفيذاً لمصالحها الخاصة . وقد تجلت صلة « المذهب الفردى » بنظرية البيئة فى الآراء التى عرضها هربرت سبنسر فى كثير من مؤلفاته[2] . فصور فى هذه الكتب المجتمع المثالى الذى يقوم بالانسجام التام بين الفرد ومحيطه . هذا الانسجام الذى يتحقق فى رأيه فى تضييق مجال التدخل الحكومى فى شئون الفرد من جهة ، وتوسيع نطاق تمتع الفرد بحقوقه الطبيعية . هذا إلى أن تدخل الحكومة يتعارض مع أحكام البيئة التى من شأنها أن تبقى الأصلح وتقضى على الضعيف والمريض الذى لارجاء فيه .

وقد وجهت لنظرية « راتزل » انتقادات جوهرية أهمها :

١ — إذا جاز لنا أن نعتبر الإنسان الأول قطعة من الأرض التى عاش عليها ؛ فإن تطور الحياة الاجتماعية فك قيود الفرد من أسر البيئة وأحكامها القاسية . والدراسات الاجتماعية والإنسانية تؤيد تناقص أثرها فى حياة الإنسان الحديث . وأصبح هذا الأثر يتناسب عكسياً مع درجة ثقافته ومبلغ نصيبه من الحضارة .

٢ — تغفل هذه النظرية إمكانيات الفرد . فهى تعتبره عنصراً منفعلا تجاه مؤثرات البيئة وآلة صماء لحركاتها . وفاتتها حقيقة هامة وهى أن الإنسان ؛ وهو الكائن الوحيد الذى اختصه الله بالإدراك والتفكير ؛ قد استطاع أن يكيف بيئته وأن يخلق فى كثير من الظروف البيئة التى تلائمه . فهو كما يتأثر بالبيئة ؛ يؤثر فيها ويغير طبيعتها ويخضعها للتحولات التى تحقق ضرورياته ويقهر سلطانها عليه . فشق الأنفاق وعمر الصحارى

(1) Sorokin Les theories Sociologiques Contemporaines. P.194 Sqq.

(2) H. Spencer; Social Static; Principles of Sociology Man Versus The State; Descriptive Sociology.

وغير مجارى الأنهار ومصابها واستحدث وسائل المطر الصناعى . وهذه شواهد تنهض دليلا على تدخل إيجابى من جانب الجماعات لتكييف البيئات التى تعيش فيها .

هذا ؛ وقد استطاعت المجتمعات بفضل وسائل الكشف العلمى أن تسيطر على البيئة والظروف الطبيعية وتوجهها الوجهة التى تخدم أغراضها . «فالبحار التى عزلت الجزر البريطانية فى القديم عن العالم المتمدين ؛ أصبحت الآن بفضل أسباب الحضارة شرايين تربطها بأجزاء العالم كله فى حين أن طبيعة الجزر البريطانية لم يحدث فيها أى تبدل ظاهر . . . وقد كانت الكهرباء فى الطبيعة منذ الأزل ؛ بيد أن الإنسان لم يكن يعرف من أمرها شيئاً . ولم يستطع استغلالها لفائدته حتى بلغت ثقافته درجة استطاع بفضلها أن يدرك تلك الحاجة يكشف عن مبلغ ما تحققه له من خدمات » .

٣ — ومع التسليم بأن البيئة من العناصر الفعالة فى قيام الحياة الاجتماعية وفى تعجيل أوتأخير تطورها ؛ غير أنها لا تعتبر عاملا حاسماً . لأن تطور الحياة الاجتماعية يسير بخطى سريعة جداً، بينما تطور الوسط الجغرافى لايكاد يتزحزح عن أوضاعه منذ آلاف السنين . ومثال ذلك أن أوربا مرت بعصور اجتماعية متلاحقة ومختلفة فى مقوماتها بينما لم تتزحزح ظروفها البيئية طوال هذه العصور . وهذا الجمود يدلنا على أن هناك عوامل كثيرة غير العامل الجغرافى هى التى تؤثر فى حياة المجتمعات وتدفع بها إلى التقدم أو تنكص بها إلى الوراء . فبجانب البيئة الجغرافية يوجد التراث الاجتماعى وما ينطوى عليه من عوامل ثقافية وحضارية وتاريخية وعوامل متصلة باللغة والدين والأصل المشترك . فالبيئة إذن ليست إلا عاملا واحداً من عوامل كثيرة . وهى إذ تؤثر لا تعمل منفردة ؛ فآثارها لا تبدو واضحة إلا فى تفاعلها مع باقى العناصر والقوى المؤثرة فى تطور حياة المجتمعات .

٤ — وفى ضوء الاعتبارات التى أشرنا إليها نستطيع أن نقرر أنه لا مجال لصحة القضية التى نادى بها « راتزل » وهى أن الإنسان صنيعة البيئة وأنه قطعة من الأرض التى يعيش عليها . وأن هذه القضية يجب أن تصحح بأن يضاف الإنسان بوصفه ممثلا للمجتمع إلى البيئة عند ما ندرس طبيعة الحياة الاجتماعية .

وقد حاول أنصار هذه المدرسة من الشعبة الفرنسية تصحيح بعض وجوه الخطأ فى نظرية البيئة كما يبدو ذلك فى بحوث العلامة «Brunhes» ولاسيما فى كتاب « الجغرافية البشرية « Geographie Humaine » وكما يبدو فى بحوث العلامة « E. DeMolim's »

الذى أضاف إلى البيئة أثر العامل الديموجرافى ، ووضع فى هذا الصدد بحوثا كثيرة جعلها موضوعاً لعلم جديد هو علم « الجغرافية الاجتماعية « Sociographie » بيد أن هذا الاتجاه لا يخلو من ضعف . حقًّا إن نمو السكان عامل هام فى تطور الحياة الاجتماعية ، إذ لا يمكن أن تقوم حياة اجتماعية بدون وجود نسبة معقولة من الكثافة السكانية . غير أن ذلك لا يعتبر عاملا أساسيًّا فليس ثمة أدلة تاريخية أو واقعية تثبت لنا أن تزايد السكان كان سبباً قائما بذاته فى تطور الحياة الاجتماعية . فلو كان نمو السكان العامل الأساسى الوحيد الذى يشكل البنيان الاجتماعى ويتحكم فى تطوره لترتب على ذلك بالضرورة أن يكون هناك « تلازم فى الوقوع » بين زيادة الكثافة السكانية واطراد تقدم المجتمع . ولكن الحقائق التى بين أيدينا لا تنهض دليلا على صحة ذلك . فبلاد الصين التى يبلغ عدد سكانها أربعة أضعاف سكان الولايات المتحدة الأمريكية بقيت مستقرة فترة طويلة فى ظل نظام نصف إقطاعى وخاضعة لنظم اجتماعية تمثل مختلف درجات التخلف الاجتماعى ، ثم انتقلت فجأة منذ سنوات إلى النظام الشيوعى ، فى حين أن الولايات المتحدة بلغت فى فترة قصيرة أعلى مراحل النظام الرأسمالى وتطورت الحياة الاجتماعية فيها بسرعة مثمرة . وكثافة السكان فى بلجيكا تزيد على كثافة السكان فى الولايات المتحدة . ومع ذلك لا ننكر أن بلجيكا تعيش فى مستويات اجتماعية أكثر انخفاضاً من مستويات المجتمع الأمريكى . وتعتبر مصر من أكثر بلاد العالم تركزاً فى نسبة الكثافة السكانية ؛ ومع ذلك فإن حالتها ومستوياتها الاجتماعية لا تحسد عليها .

وفى ضوء هذه الأمثلة لا يصح أن نعتبر العامل الديموجرافى هو العامل الحاسم فى تعيين طبيعة البنيان الاجتماعى وهو المتحكم فى طبيعة نظمه ومبلغ تطوره . وبذلك لا تقوى نظرية « البيئة » بذاتها على تفسير قيام الحياة الاجتماعية والوقوف على عوامل تطورها .

سابعاً ـ فلسفة الظواهر

انتشرت فى ألمانيا منذ بداية القرن العشرين حركة علمية تعرف باسم فلسفة الظواهر «Phénomenologie» . وهى الفلسفة التى نادى بها « هوسرل Husserl » وتزعمها من بعده « ماركس شلر وشتز M. Scheler; Schutez » وترمى هذه الفلسفة أولا وبالذات إلى دراسة الظواهر بوصفها موضوعات معرفة وماهيات لها خصائصها الثابتة

ويمكن الكشف عن حقيقتها بتحليلها كما تبدو فى الشعور وكما تدرك بالحواس الظاهرة والباطنة . فهى فلسفة قريبة إلى حد ما من المناهج الميتافيزيكية والنفسية المجردة ؛ وهى من وجهة النظر العامة تحتل مركزاً متوسطاً بين المثالية والوضعية . فالبرغم من أنها وراء المثالية ، بيد أنها تعلو عن الوضعية ومناهجها[1] . وقد حاول بعض أنصار هذه المدرسة من المشتغلين بالدراسات الاجتماعية الانتفاع بمبادئ هذه الفلسفة فى ميادين البحث الاجتماعى . وسنقول كلمة موجزة عن أقوى المؤيدين لها من رجال الاجتماع .

١ ــ **هاكمن شلر** : (١٨٧٣ــ١٩٢٨) يذهب شلر إلى أن تاريخ العالم هو تحقيق لإرادة العالم ؛ وما نوابغ التاريخ إلا أدوات اتخذتها تلك القوة العالمية لتنفيذ أغراضها . ويبدو أنه قرأ فلسفة « شوبنهور » وتأثر بقوله « إن العالم إرادة وفكرة » ثم درس الأشكال الاجتماعية كما تصورها « تونيس » ووصف هذا التصنيف بأنه يرتكز على أساس إرادى . ولذلك جاءت النماذج الاجتماعية التى تصورها عبارة عن نماذج إرادية «Types of will» والحقيقة أن الأشكال الاجتماعية إنما هى عبارة عن نماذج من الانفعالات «Types of affections» وتختلف هذه الأشكال فى قوتها وفى مقوماتها وخصائصها تبعا لاختلاف طبيعة الانفعالات التى توحى بنشأتها . ومن ثم فإن المشاركات والانفعالات الوجدانية لا يمكن أن تنفصل بطبيعتها عن المركبات الجمعية .

ويذهب فى تحليله لنشأة الحياة الاجتماعية إلى القول بأن المؤثرات العاطفية والانفعالات الوجدانية من طبيعتها أن تنشئ علاقات سطحية بين الأفراد وتدعوهم إلى ارتباطات من طبيعة جمعية . وعن هذا الطريق قامت الترابطات الإنسانية التى تتمثل فى المعاشر والبطون والقبائل الأولى «Hords» .وعن هذا الطريق كذلك تقوم « الجمهرة Crowds » فهو لم يميز بين هذين الشكلين وأقامهما على أساس نفسى واحد هو « الانفعال الوجدانى «Emotional affections»[1] .

ويقسم أشكال البناء الاجتماعى إلى ثلاثة أشكال :

١ ــ ترابطات تقوم على أساس تبادل المؤثرات والانفعالات الوجدانية كما يحدث فى أضيق الترابطات الجمعية وفى التجمهر وفى تجمع الأفراد لأى سبب من الأسباب .

---

(1) Gurvitch; Moore - Twentieth Century Sociology p. 609--610.

٢ – ترابطات تقوم على أساس الإدراك الوجدانى وتبادل وجهات النظر . ويسيطر عليها التضامن الروحى الداخلى الذى من شأنه أن يوثق بين عناصر الترابط . وأفضل مثل لذلك الأسرة والعشيرة والقبيلة والمجتمعات المحلية بالإجمال .

٣ – وحدات اجتماعية تقوم على أساس إرادى وتفكير تقديرى . وفى مثل هذه المركبات الجمعية ينتقل التضامن الروحى من الداخل إلى الخارج . فيصبح مفروضاً على الأفراد. ومعنى ذلك أن شخصية جمعية قد نشأت أو كائنا اجتماعيًّا قد ولد فى قلب الجماعة وفرض نفسه على روح الترابط . وهذه الخاصة هى التى تميز هذا الشكل على الشكل السابق. ويعتبر (شلر) هذا الشكل أسمى الأشكال السابقة ويمكن التعبير عنه بالمجتمع العام ويتمثل كذلك فى الهيئات والجمعيات والمؤسسات ذات الطابع الاجتماعى .

ومن هذا التقسيم يتضح لنا أن شلر بالرغم من أنه نقد « تونيس » عاد فاستوحى آراءه فى « المجتمع المحلى والمجتمع العام » واتخذها أساسا لتصنيفه .

وذهب (شلر) إلى أن هناك صوراً اجتماعية «Volbilder; S. Images» تعبر عن المعايير والمثل الاجتماعية السامية التى ينبغى أن تكون موضوع التقليد والمباهاة «Imitation; Emulation» وتتناول هذه الصور كل وجوه النشاط الاجتماعى ومظاهر السلوك الرفيع (القويم) والشخصيات المثالية (كصورة البطل والعبقرى والقديس) ولذلك نراه يعتبر هذه الصور هى القوى الموجهة لكل مظاهر السلوك الاجتماعى [1] .

هذا وإذا تعمقنا فى دراسة فلسفة (شلر) نجد أنها تمثل رواسب لمدارس عديدة : نجد مثالية هيجل ؛ وفلسفة تونيس : وميتافيزيقية هوسرل ؛ وسيكلوجية فونت ؛ ومن إليهم من فلاسفة سابقين ومعاصرين مما لا يتسع المقام لتفصيله .

٢ – فركانت Vierkandt :

تتلمذ على سيمل وجمع فى فلسفته بين الصورية والظواهرية : ومزج بينهما بدرجة لا تفيد علم الاجتماع الوضعى . فقد اعتبره العلم الذى يدرس الأحوال «Modes» الناشئة عن الارتباطات الداخلية «Inner Connectedness» دراسة وصفية تحليلية باعتبارها ظواهر «Phénomenés» ويحاول فى دراسته إياها أن يفسر أشكالها ويقيس درجاتها ويصل

(1) Ibid, p, 106.

إلى القوانين المنظمة لها . وهو فى هذا الصدد يخلط بين فلسفات ثلاث : الظواهرية والنفسية والصورية . ودرس « فركانت » الأشكال الاجتماعية والعمليات والعلاقات والتفاعلات المتبادلة بين الأفراد . وهو فى هذه الدراسة لم يميز بينها تمييزاً واضحاً واعتبرها جميعاً حقائق اجتماعية .

٣ – شولز Schutez :

تأثر بفلسفة البراجماتزم إلى جانب تأثره بفلسفة هوسرل وبرجسون . درس السلوك والأفعال الاجتماعية وميز بينهما : فالسلوك هو التجارب الإيجابية التى تنعكس على الأفراد ؛ والفعل هو تنفيذ لفكرة أو المشروع احتل جانبا من الشعور قبلا ، وقسم التجمعات التى يعيش فيها الإنسان إلى أربعة : هيئات أو جماعات اجتماعية «Associates» وهى التى يتعامل معها الفرد بصفة مباشرة ويدخل معها فى تجارب ومؤثرات متبادلة ؛ وجماعات معاصرة « Contemporaries » وهى الجماعات التى تقوم على علاقات غير مباشرة ، ثم تجمعات سابقة وأخرى لاحقة « Prédecessors; Successors » وفى نظرى أن هذه التصانيف تنتهى فى آخر تحليلها إلى تشويه للحقائق التى ذكرها العلامة توئيس فى التفرقة بين المجتمع المحلى والمجتمع العام. وهى تصانيف أقرب إلى الآراء الفلسفية الخاصة وأبعد ما تكون عن طبيعة الحقائق الاجتماعية. ولاغرو فى ذلك فإن نظريات هؤلاء المفكرين أدنى إلى الفلسفة وأدخل فى الميتافيزيقا ؛ وتنأى بطبيعتها عن التفكير الوضعى .

ثامناً – المدرسة النفسية

قامت فى ألمانيا مدرسة نفسية قوية يمكننا أن نميز فيها اتجاهين رئيسيين : أحدهما يسمى « الاتجاه النفسى الاجتماعى « Psychosociological » وكان يتزعمه « وهلم فونت » . وثانيهما ؛ يسمى « التحليل النفسى Psychoanalysis » وكان يتزعمه أبراهام « Abraham » رئيس الشعبة الألمانية لجمعية التحليل النفسى الدولية وهو أحد أتباع فرويد . وسأقتصر فى الفقرة القادمة على عرض آراء (فونت) ممثل الاتجاه الأول . أما الاتجاه الثانى فلا مجال له فى هذا الكتاب لأنه وثيق الصلة بعلم النفس التحليلى .

ولهلم فونت «W. Wundt» (١٨٣٢ ـ ١٩٢٠)

ولد عام ١٨٣٢ وتوفى عام ١٩٢٠ . التحق عام ١٨٥٧ وهو فى الخامسة والعشرين محاضرا بجامعة (هيدلبرج) كان يدرس مادة الفيزيولوجيا التجريبية . ثم أصبح منذ عام ١٨٥٩ محاضراً فى مادة الأنثربولوجيا الفيزيقية ودرس كذلك علم الأتنجرافيا . ثم اتجه إلى الدراسات النفسية والفلسفية . فحاضر منذ صيف عام ١٨٦٢ فى علم النفس ، وابتدأ منذ عام ١٨٦٧ يحاضر فى النتائج الفلسفية للعلوم الطبيعية . واتجه منذ عام ١٨٧٣ إلى دراسة الكونيات . وفى الثانية والأربعين من عمره وكان قد كوّن نفسه بمختلف الثقافات المعروفة لعهده ؛ شغل بكل جدارة كرسى أستاذية الفلسفة بجامعة زيورخ حيث حاضر فى المنطق ومناهج البحث وعلم النفس الشعبى لأول مرة . ولما بلغ الثامنة والستين بدأ يكتب مؤلفه الكبير فى علم النفس الشعبى الذى جاء فى عشرة أجزاء انتهى من آخرها عام ١٩٢٠ قبيل وفاته . وبعد زيورخ انتقل إلى جامعة ليبزج أستاذاً لكرسى الفلسفة واستمر يحاضر فى المنطق ومناهج البحث والأخلاق وعلم النفس وكانت آخر محاضرة له فى ١٧ يوليو ١٩١٧ حيث لم يقو على التدريس وعكف على القراءة والتأليف حتى أصيب بالعمى قبيل وفاته عام ١٩٢٠ . وكانت محاضراته موضع الإعجاب والتقدير ، وتهافت المثقفون على حضورها ولمع اسمه فى سماء الفكر واحتل المكانة التى كان يحتلها « جورج سيمل » حينما كان يحاضر فى برلين ؛ و « فيشر » حينما كان يحاضر فى هيدلبرج .

وترك « فونت » مؤلفات كثيرة صعبة ومجهدة ، واستمر هذا الفيلسوف غير معروف من قراء الإنجليزية حتى ذاع صيت مؤلفاته ؛ فترجمت إلى ما يقرب من اثنتى عشرة لغة وأهمها : دراسات فى الفلسفة وجاءت فى عشرين جزء كتبها منذ عام ١٨٨٣ إلى عام ١٩٠٣ ؛ وعلم النفس وكتبه فيما بين عامى ١٩٠٦ و١٩١٨ والمنطق (١٩٠٦ – ١٩٠٨) ثم علم النفس الشعبى وهو أقوى مؤلفاته وأبلغها أثراً فى الفكر الاجتماعى وجاء فى عشرة أجزاء كتبها فى المدة ما بين عامى ١٩١٠ – ١٩٢٠ [1] .

وجاءت دراساته الاجتماعية معروضة بالتفصيل فى كتابه « علم النفس الشعبى » فقد

---

(1) W. Wundt ; Philosophische Studien (20 Vols). Psychologische Studien — Logik — Völkerpsychologie (10 Vols.).

خصص الجزأين الأول والثانى لدراسة الحقائق الاجتماعية والمادية باللغات البدائية . ودرس أصل اللغة ونشأتها وتطورها وطرق انشعاب اللغات الأولى وما تعرضت له من مظاهر الصراع . ودرس فى الجزء الثالث الفن ومظاهره ومقوماته ومراحل تطوره . وفى الأجزاء الرابع والخامس والسادس درس الميثولوجيا والخرافات الشعبية والدين ،وأظهر مبلغ قوة هذه الظواهر على مظاهر السلوك الجمعى وضغط بصفة خاصة على أثر الدين وقوته التى انعكست على السنن الاجتماعية وقوالب العرف والتقاليد وما إليها . لا سيما فى العصور التوتمية حيث لعب الدور الرئيسى كذلك فى عصر الآلهة والأبطال الذين كانوا يعتبرون أنصاف آلهة . وفى الجزأين السابع والثامن درس المجتمع واعتبره قوة نفسية لأن الحالات النفسية فى نظره هى الدعامة التى ترتكز عليها مقومات الحياة الاجتماعية . وفند اتجاه المدرسة الفرنسية الاجتماعية فيما يسمى « بالعقل الجمعى » أو « الروح الجمعية الكلية » وقال إن هذا العقل المزعوم ليس إلا حالة نفسية تتولد من العلاقات المتبادلة بين مجموعة من الأفراد المتحدين بطريقة غير شعورية داخل الجماعة . وهذا الاتحاد من طبيعة نفسية قبل كل شىء وهو الذى يحدد طبيعة الحياة الاجتماعية . ودرس التنظيم الاجتماعى ومقوماته وأهدافه واعتبر النظم أوضاعاً مترجمة عن رغبات وميول تتجاوب فى نفسية الجماعة أو صدى للحالات النفسية التى تتردد بين الأفراد . وفى الجزء التاسع درس القانون . وخصص الجزء الأخير لدراسة مقومات الثقافة والتاريخ العام ومراحل تطوره وخصائص كل مرحلة . ونلاحظ أنه قسم تاريخ الثقافة الإنسانية وأدوار تطورها إلى أربعة مراحل[1] .

١ — مرحلة الثقافة البدائية . وتكلم بصددها عن الدوافع السيكلوجية التى كانت مسيطرة على الإنسان البدائى ومظاهر الثقافة التى انتشرت فى هذه المرحلة .

٢ — المرحلة التوتمية . وتكلم بصددها عن التوائم وأشكالها ومظاهرها وطقوسها ومبلغ قوتها . ودرس القرابة التوتمية ونظام التحريم وخاصة طبقات المحارم فى الزواج وأقام دراساته على أسس نفسية .

٣ — مرحلة الآلهة والأبطال . وتكلم بصددها عن تطور الحالات النفسية التى بفضلها تم انتقال الإنسانية من عبادة التوائم إلى عبادة الأبطال وأرواحهم . فقد حلت عبادة « الإنسان » محل عبادة الأصول الحيوانية وشرح كيف استقرت فى هذه المرحلة النظم

(1) H.E. Barnes; An Introd. to the History of Sociology. p. 222.

والأوضاع الاجتماعية : كنظام الملكية والطبقات الاجتماعية والاقتصادية . كما استقرت النظم السياسية وظهرت فكرة السيادة التى كانت الدعامة الأساسية التى ارتكزت عليها الدول القديمة فى قيامها منذ فجر التاريخ . وفى هذه المرحلة وضحت الاتجاهات الفردية والذاتية .

٤ – مرحلة الإنسانية . وبدأت هذه المرحلة منذ قيام وسقوط الإمبراطوريات العالمية القديمة . وتمتاز هذه المرحلة بالتعاون المتبادل بين مختلف الشعوب ، وباتساع نطاق ظاهرة الأخوة والمشاركات الإنسانية العامة .

والواقع أن هذه آراء شخصية لا تعبر عن حقيقة المراحل التى قطعتها المجتمعات فى تطورها أكثر من تعبيرها عن اتجاه خاص فى تفسير حقائق الاجتماع . هذا فضلا عن اعتماده على المبادئ والقوى النفسية فى الشرح والتحليل وبذلك لم تقدم دراساته أية معونة صادقة لعلم الاجتماع الوضعى بالرغم من عمق تحليله وأصالة أفكاره .

* * *

هذه هى أهم المدارس الألمانية التى عالجت فلسفة الحياة الاجتماعية وهى أوسع المدارس انتشاراً وأدقها بحثاً وأعمقها تفكيراً . ولا يوهن من عظمتها ما وقعت فيه من أخطاء نتيجة إغراقها فى البحث الصورى التجريدى ، وفى تفسير حائق الاجتماع بالرجوع إلى الآراء والفلسفات الخاصة ؛ وفى ربط هذه الحقائق بالمناهج النفسية والمتيافيزيقية وفلسفة التاريخ .

وبجانب ماأشرنا إليه توجد مدارس فرعية محدودة النطاق أهمهامدرسة «أساتذة الجامعات المتخصصين فى الدراسات الاقتصادية وهى مدرسة شمولر وبوخر Schmoller; Boscher » وكانت تعرف باسم «اشتراكية الحكومة أو اشتراكية التدخل Socialisme Interventionniste» لأنها كانت تشجع تدخل الحكومة وإشرافها على الجهاز الاقتصادى. ومنها مدرسة الدراسات الدينية واللغوية التى كان يتزعمها العالم الجليل ماكس مولر «Max Muller» . ومنها كذلك الدراسات الأنثروبولوجية التى كان من زعمائها العلماء أدولف باستيان A. Bastian وكوبر «P. Koppers» وفروبنيوس «Frobenius» ؛ وهويت «Howitt» وسنعرض لهذه المدارس فى البلاد التى ظهرت فيها بصورة أصيلة .